



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2005م - العدد: 09

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 16 ذو الحجة 1426 هـ  
الموافق 16 جانفي 2006م

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون التوجيهي للمدينة.

2- ملحق ..... ص 38

■ تدخل كتابي.

**محضر الجلسة العلنية العاشرة  
المنعقدة يوم الإثنين 16 ذو الحجة 1426 هـ  
الموافق 16 جانفي 2006م**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
يشرفني اليوم أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع القانون التوجيهي للمدينة وبداية - وبعد إذنكم سيدي الرئيس - إسمحو لي أن أعرج ولو بعجالة على السياق التاريخي والعالمي للمدينة، لأن الحديث عن المدينة ورغم أنه يبدو أحيانا بسيطا إلا أنه ذو شجون وهو مشوق في آن واحد، فالحديث عنها يجعل الذهن يقفز بنا إلى الماضي مباشرة كما يقذف بنا نحو المستقبل في نفس الوقت، إذ يؤول بنا الحديث عن المدينة كذلك إلى المدن العتيقة وإلى المدن الفاضلة وإلى ابن خلدون، والحديث عن المستقبل يؤول بنا إلى المدن الرقمية والمدن الخضراء والمدن العالمية والمدن الثقافية والمدن المعولمة، لكن بين هذا وذاك يبقى الحاضر بكل ماله وما عليه هو أهم ما يجب أن نقف عنده، فنعتقد أن حاضر المدينة يتميز أساسا بتسارع التعمير وأحيانا كثيرة بفوضى العمران وبالمشاكل الحضرية الناتجة عن ذلك وأسئلة كثيرة عن علاقة المدن بالأقاليم وبالمجتمع وتفاعل هذا الأخير مع المدن.

فإذن الحديث عن المدينة هو حديث عن العمران، عن التهيئة، عن الاقتصاد، وعن المجتمع والسياسة، فالمدينة مثلما تخبرنا معاجم التاريخ في العلوم الاجتماعية وأبحاث العمران ظلت دوما على مر التاريخ فضاء للإبداع، قاطرة للاقتصاد، محركا للتنمية وهي مهد الحضارات مثلما يقال، فالمدينة ترتبط إذن بعنصرين أساسيين هما الإقليم والمجتمع.

ولقد أصبحت إشكالية المدينة اليوم تمثل الاهتمام الأول والقضية الرئيسية في أجندة الدول كلها لأنها كفضاء حيوي واستراتيجي صارت وبحكم رهانات العولمة قلب معترك كل مشاريع التنمية وركيزة التحولات السياسية والديمغرافية والاجتماعية.

**الرئاسة:** السيد رمضان عز الدين بوستة، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد عبد الرشيد بوكرزازة، وزير منتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة، مكلف بالمدينة؛

- السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة  
والدقيقة السادسة والأربعين صباحا**

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بودي أن أرحب بالسيد عضو الحكومة والوفد المرافق له وبودي أيضا أن أرحب بأسرة الإعلام. يقتضي جدول أعمال جلستنا عرض ومناقشة نص القانون المتضمن القانون التوجيهي للمدينة؛ وطبقا لأحكام المادة 39 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة، مكلف بالمدينة، لتقديم النص فيلتفضل مشكورا.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة، مكلف بالمدينة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور الكرام،

وتقول توقعات الهيئات الأممية بأنه من وقتنا الحالي إلى غاية سنة 2020 يمكن أن يقفز هذا العدد ويتزايد إلى غاية 75% من سكان المعمورة يسكنون المدن.

الخلاصة الأولى تبين أنه خلال بضعة عقود انقلبت المعادلة كلية واستدعت الظاهرة اهتمام الدول والهيئات الدولية والأممية.

لنرى موقع التزايد عندنا في الجزائر؟ ففي سنة 1966 ومن خلال ما كان يعرف عن الجزائر في تلك الفترة ومن خلال الإحصاءات المعروفة 12 مليون نسمة من بينهم 31% تعيش بالمدن أي بالتقريب 3 ملايين و700 ألف نسمة وفي سنة 1987 انتقل عدد السكان بالجزائر إلى حوالي 23 مليون منهم 50% يعيشون في المدن فبعدما كانت النسبة محددة بـ 31% ارتفعت إلى 50% معناه بلغ العدد بالتحديد 11 مليون و4000 ساكن، وفي سنة 1998 بلغ عدد السكان بالجزائر 29 مليون نسمة انتقل العدد في المدن أي (La population urbaine) إلى 58.3% وهو ما يشكل حوالي 17 مليون نسمة، وفي سنة 2004 وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف (L'ONS) بلغ تقريبا 32 مليون وأكثر من 60% متواجدون بالمدن أي يوجد حاليا 19 مليون ساكن بالمدن.

توقعات الساكنة الحضرية بالجزائر هي أنه إلى غاية 2025 أي بعد أقل من 20 سنة سيرتفع عدد السكان في المدن إلى حوالي 80% أي سنكون - بإذن الله وإن كنا دائما على قيد الحياة - من بين حوالي 41 مليون وكذا، 33% منهم سيستقرون بالمدن أي ثمانية مواطنين بالتقريب من بين عشرة سيتواجدون مستقبلا بالمدن!

أعتقد أنها أرقام تطرح علينا كثيرا من الأسئلة، لنعد للتحدي أو للظاهرة الثانية والمتعلقة بتعاظم دور المدن، في ظل التحولات التي تشهدها المدن بسبب التعمير الشديد وفي ظل عولمة المبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وغيرها، في ظل كثافة هذه العلاقات المشحونة بالتطور التكنولوجي والمعرفي، في ظل كل هذه العوامل أي كثافة العلاقات والتطور التكنولوجي وعولمة المبادلات

هذا الاهتمام فرضته أصلا وتأثر التطور والتحول التي عرفها الفضاء المدني في العالم قاطبة خلال الأربعين سنة الماضية.

لقد أصبح النمو العمراني محركا للتنمية بكاملها ومؤشرا لوتأثرها وتواتراتها فالمدينة اليوم مثل الأمس وأكثر فهي دون شك مفتاح وبوابة الحضارات؛ فهي الموقع الأساسي لإنشاء الثروة وتراكمها وهي الفضاء المفضل للتنظيم والهيكله سواء تعلق الأمر بالإقليم أو بالمجتمع فهي مركز كل السلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وباختصار فهي المرأة العاكسة لجل أنشطة الإنسان.

السؤال الذي يطرح: هل يترك فضاء يمثل هذه الأهمية والحساسية دون تنظيم، دون تحكم بل ودون سياسة؟

إن فالمدينة في الجزائر وعلى غرار مثيلاتها في العالم تواجه تحديين أساسيين في رأيي وهي في آن واحد تمثل ظاهرة! يتمثل التحدي الأول في تزايد الساكنة الحضرية والثاني هو تعاظم دور المدن؛ هاتان الظاهرتان استرعتا انتباه كثير من الدول حتى الهيئات الأممية وشكلتا موضوع بحث ودراسة واستشراف لدى مختلف الباحثين ولتسليط الضوء على هاتين الظاهرتين وتأثيرهما على الإقليم وعلى المجتمع نبدأ بالنقطة الأولى والمتعلقة بتزايد الساكنة الحضرية.

إسمحوالي أن أعطي أرقاما قليلة جدا لكن أعتقد أنها ذات دلالات وذات مغزى، فالظاهرة هي عالمية والمدن الجزائرية طبعا ليست بمعزل عن هذه الظاهرة أي تزايد عدد السكان بالمدن فهذه الأرقام قد ذكرتها كثيرا؛ فالساكنة الحضرية في سنة 1900 - وباختصار شديد وعلى المستوى العالمي - بلغ عدد السكان 1.5 مليار نسمة من بينهم 200 مليون يسكنون في المدن بمعنى 200 مليون ساكنة حضرية؛ إنتقل الرقم سنة 2000 إلى 6 مليار نسمة في الكون من بينهم 3 ملايين - لاحظوا هذه القفزة في الرقم - من سكان المعمورة يسكنون في المدن، معنى ذلك أنه في الوقت الذي ارتفع عدد السكان 4 مرات أي من 1.5 إلى 6 مليار نسمة ارتفع عدد سكان المدن 15 مرة،

بادرت باقتراح هذا الإطار التشريعي المتمثل في القانون التوجيهي للمدينة.

واسمحوالي - سيدي الرئيس - قبل الخوض في هذا القانون وحتى نتبين وضعية مدننا وبالتالي نقطة الانطلاق وفي آن واحد ونحن نحاول معرفة وضعية مدننا أن نقارن هذه الوضعية بما يجب أن تكون عليه ومن ثمة نضع وصفة العلاج وفي آن واحد وصفة الوقاية واسمحوالي كذلك أن أعرج مرة أخرى بعجالة على وضعية هذه المدن.

فوضعية المدينة في الجزائر لا يختلف فيها المواطن ولا المسؤول ففي الوقت - مثلما قلت - الذي أصبحت فيه المدن مصدرا للمنافسة في شتى الميادين خاصة في إطار جلب الاستثمارات وفي التسابق من أجل اكتساح الأسواق الخارجية واستقطاب مراكز القرار واحتضان مراكز الإعلام والاتصال وتنظيم التظاهرات الرياضية والاتصال وفي الوقت الذي أصبحت فيه المدن تناهز وتنافس وتتجاوز أحيانا أدوار أوطانها وبلدانها خاصة أن هذه المدن أصبحت عبارة عن قاطرات للاقتصاد، وكمحركات للتنمية، كمصدر لإنشاء الثروة وتراكمها، كمنابع إشعاع وكمراكز إلهام، فالتطور التاريخي للنمو الحضري المعروف خلال 40 سنة فقط، نجري هذه المقارنة بين الدول أو بين المدن الموجودة في البلدان السائرة في طريق النمو والمدن الموجودة في البلدان المصنعة والنامية، لاحظنا خلال 40 سنة أن الظاهرة مشتركة بحيث تضاعف عدد الساكنة الحضرية ثلاث مرات في المدن الموجودة بالدول المصنعة؛ ولكن ماذا نلاحظ مع تطور الساكنة الحضرية؟ فكلما تطورت هذه الأخيرة وازداد التعمير والعمران في المدن المصنعة ازدادت نسبة النمو ويزداد في نفس الوقت دخل الناتج الخام بالنسبة للفرد وبالتالي بالنسبة للدولة، على سبيل المثال: ففي الوقت الذي تزداد الساكنة الحضرية في البلدان المصنعة ثلاث مرات ارتفع الناتج الخام تقريبا 20 مرة بينما ارتفعت الساكنة الحضرية خلال الـ 40 سنة الماضية وبالتحديد من سنة 1950 إلى سنة 1990 في الوقت الذي ارتفعت فيه الساكنة

ويلاحظ وجود تنافس شديد جدا بين المدن إذ أصبحت تشكل مصدرا للمنافسة تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة من النقاط:

- (1) تتنافس على جلب الاستثمارات؛
- (2) تتنافس على اكتساح الأسواق الخارجية في آن واحد؛
- (3) تتنافس على استقطاب مراكز القرار سواء كانت مراكز اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية أو حتى رياضية؛
- (4) تتنافس كذلك على احتضان التظاهرات الثقافية والاجتماعية والتجارية والسياسية وغيرها، ويتطلب هذا من هذه المدن أن تقدم طبعاً خدمات راقية جدا في جميع المجالات، في ميدان النقل، في ميدان السياحة، في ميدان الخدمات المالية، القانونية إلى غير ذلك.

إذن المدينة وبصورة عامة سواء كانت في الجزائر أو في غير الجزائر هي في مواجهة كل هذه التحديات وفي قلب كل هذه الرهانات والسؤال الذي يطرح علينا هو ماذا أعدت المدن الجزائرية لاستقبال - غدا أي سنة 2025 - 33 مليون نسمة؟ والسؤال الأدق من هذا هو ماهو وضع الساكنة الحضرية الموجودة اليوم أي 19 مليوناً؟ فهل استعدت مدننا لاستقبال هذه التدفقات البشرية؟ وماذا فعلت لساكنيها حالياً؟ وهل لديها القدرة على الوفاء بوظائفها؟ هل بإمكان مدننا بالجزائر مسايرة النسق المتسارع للمدن على جميع الجبهات؟ ماهو موقع مدننا في الجزائر من شبكات المدن العالمية سواء كانت متوسطة أو دولية؟ هل لها أن تؤدي دورها تجاه ساكنيها وتشع إلى أبعد من محيطها؟ الحكومة ووعيا منها بحيوية الموضوع وخطورة الظاهرة أنشأت - مثلما هو معروف - قطاعا مكلفا بالمدينة والتزمت في آن واحد بوضع سياسة المدينة وإيماننا منها بأن الاهتمام بالمدينة هو اهتمام بمستقبل المجتمع وأن المستقبل - مثلما هو معروف - يستعد له ولا ينتظر، أرادت أن تضع سياسة للمدينة كفيلة بأن تحضر مدننا لمواجهة هذه التحديات وأن تجيب على الأسئلة التي طرحتها سابقا ولذلك



أمام هذه الأرقام التي تعطينا نظرة على دور المدن في العالم، لنرى ماذا يميز مدننا في الجزائر؟ فأول شيء معروف لدينا هو الاختلال الكبير في توزيع السكان على الإقليم في الجزائر، إنها ظاهرة معروفة وبالتالي الاختلال في توزيع البنية الحضرية على مستوى الإقليم، معروف بالجزائر أن 40% من السكان بصورة عامة متواجدون بالشريط الساحلي الذي يمثل 1.9% لوحده و 25% من السكان الجزائريين موجودون بالشريط التلي الذي يمثل 2.1% وبالتالي 65% من السكان الجزائريين متواجدون على شريط يقدر بـ 4% فقط من مساحة الإقليم، أما الباقي والمقدر بـ 25% من السكان المتواجدين بشريط الهضاب العليا الذي يمثل حوالي 9% و 10% من السكان المتواجدين في 87% من مساحة الإقليم؛ وأعتقد أن هذه الأرقام توضح مدى عدم توازن توزيع السكان وبالتالي البنية الحضرية على مستوى الإقليم.

ما الذي يميز المدن باختصار شديد؟ أهو التعمير الجامح والتمدين الشديد؟ النزوح الريفي المكثف المعروف لدينا؟ وقد ازدادت هذه الوضعية تآزما لدينا خاصة في سنين الجمر والسنوات التي عرفتها الوضعية الأمنية والاقتصادية في البلاد وقد عرفنا النزوح المتزايد للسكان نحو المدن بحثا عن ملاذ آمن أم سياسة عقارية لم تسائر أبدا التغييرات التي تشهدها المدن وقد لاحظنا بأننا في الجماعات الإقليمية قد تعاملنا مع العقار فاتضح لنا أنه موضوع جغرافي فحسب ولا علاقة له بالاقتصاد! لقد تميزت مدننا بضغوطات وعراقيل كثيرة منها:

■ النمو المتسارع والتوسع غير المتحكم فيه وأعتقد أنها أخطر ظاهرة على الإطلاق تشهدها المدن والتي تشكل صراحة قنابل موقوتة في المستقبل بسبب عدم التحكم في توسع المدن وعدم التحكم في توسع البنية الحضرية في الجزائر، ورغم أنه سوف يطرح سؤال بأن هناك أدوات التهيئة والتعمير المتعلقة بـ (Les PDAU et les POS) لكن للأسف أن هاتين الأدواتين ورغم أنهما أدواتان

الحضرية للبلدان السائرة في طريق النمو خمس مرات ارتفع الناتج الداخلي الخام مرة ونصف المرة فقط؛ إذن نلاحظ هذا التطور أو المرافقة وهذا الذي نريد أن نصل إليه من بين أحد الأهداف التي يسعى إليها القانون التوجيهي للمدينة.

إذن، وفي الوقت الذي استغرقتة مثلا أوروبا 80 سنة لتمر من نسبة تعمير 18% إلى 37%، استغرقت البلدان السائرة في طريق النمو 35 سنة فقط وأريد أن أعطي بعض الأمثلة على هذا التطور وتعاضم دور المدن بالنسبة لأوطانها؛ أعطي أمثلة بالرغم من كثرتها ولكن من حقنا أن نطمح على سبيل المثال: بعض المدن المسماة بالشاملة أو المعولمة يحسب لنواتجها الحضري الخام بدلا من الناتج الداخلي الخام مثلا فإن الناتج الحضري الخام لمدينة نيويورك مثلا أي (Le PUB) بدلا من (Le PIB)، فإن (Le PUB) السنوي الخاص بمدينة نيويورك وحدها يساوي ناتج الدخل الخام السنوي لفرنسا كاملة، فلو لاحظنا الناتج الحضري الخام لمدينة طوكيو مثلا فإنه يعادل الناتج الداخلي الخام للصين، فلاحظوا المفارقات الكبيرة جدا!! فالناتج الحضري الخام كذلك لمدينة نيويورك يساوي أو يعادل مرتين الناتج الحضري الخام للصين - حسب إحصائيات سنة 1980. على ماذا تعتمد المدن في ارتفاع هذا الناتج الحضري الخام؟ على أربعة أو خمسة نشاطات لا أكثر ولا أقل وكلها خدمتية قبل أن تكون صناعية مثل السابق وهي نشاطات المحاسبة ونشاطات الإشهار والمالية بصفة عامة والخدمات القانونية أي (Les services juridiques).

مثال آخر، في سنوات الثمانينات مثلا وبالتحديد كان يوجد بأوروبا حوالي 300 مؤسسة مصنفة من أكبر المؤسسات في أوروبا فلندن وحدها تستحوذ على 28% من المقرات الاجتماعية لهذه المؤسسات وباريس لوحدها تستحوذ على 22% من المقرات الاجتماعية لـ 300 أكبر مؤسسة في أوروبا! ولاحظنا منذ قليل التنافس في احتضان المقرات الاجتماعية أو مراكز القرار بالنسبة للنشاط الاقتصادي والمالي وغيره.

حديثتان عصريتان... لكنه الواقع! وهاتان الأدتان يجب الإقرار صراحة بأنهما لم تتمكنتا من التحكم في توسيع المدن وبالتالي أن تعطيا للمدن نموا متكاملًا منسجمًا عصريًا مستديمًا، ولاشك أن للتوسع الفوضوي للمدن آثارًا وخيمة جدًا أولاً على الإقليم وثانياً على المجتمع في حد ذاته، ولا يمكن أبداً وبكل صراحة أن نتحدث عن تحكم في مدينة وهي تنفلت من هذه الأدوات وتكبر هذه الأخيرة بصفة عشوائية بل أكثر من ذلك فتكبر أحياناً بصفة سرطانية.

إن من بين الضغوطات والعراقيل التي تعيشها المدينة هو عدم انسجام النسيج الحضري وتدهور الفضاءات الحضرية وانعدامها أحياناً في المدينة وهو كثافة العمران الناتج عن البناء الفوضوي والبناء غير القانوني (Les constructions illicites) والأكواخ إلى غير ذلك.

■ غياب البعد الثقافي عن عمراننا في الوقت الذي يشكل فيه العمران كتاباً مفتوحاً لكل العالم ولكل المدن ويعكس على الأقل ولو بجزء يسير جزءاً من شخصيتنا وثقافتنا وهويتنا وحضارتنا، للأسف أن الشيء الكبير الذي بنيناه - والذي كان استجابة لضغوط السكن - لم يعكس ولو بصفة يسيرة جزءاً من شخصيتنا وجزءاً من ثقافتنا وفي كثير من أحياناً يدخل الإنسان دون أن يعرف نفسه داخل هذا العمران.

■ الإختلال في توزيع المرافق العمومية والخدماتية والنقص الفادح فيها أحياناً لاسيما في المناطق التي اعتبرناها أحياء سكنية جديدة.

وأخطر ظاهرة تعيشها كثير من مدننا هو التفاوت المعيشي بين الساكنة الحضرية بالمدينة الواحدة، وهذا ناتج طبعاً عن المدن أو عن التوسعات الفوضوية وعن البناءات غير القانونية والأكواخ مما يجعل في المدينة الواحدة وفي الفضاء الواحد تفاوتاً معيشياً خطيراً في نفس الساكنة.

من بين هذه الضغوطات كذلك هو الإختلال في وظائف المدينة بحيث أنها قد فقدت وظيفتها الاقتصادية كمحرك للتنمية وكذا وظيفتها الثقافية كفضاء للإبداع الثقافي وفقدت وظيفتها الاجتماعية

كفضاء للتضامن والتماسك الاجتماعي الحضري، وأنا أعتقد مثلما قلت، أن هذه النظرة وهذه المشاكل والضغوطات لها تأثيرات هامة وخطيرة في آن واحد على الإقليم وعلى المجتمع، فمن بين تأثيراتها على المجتمع أن هذه الوضعية وما تتميز به من اختلالات في الوسط المعيشي للساكنة الحضرية هو من بين العوامل الرئيسية التي أثرت سلباً على سلوكيات المواطنين على ما أعتقد وجعلهم يحسون بالإقصاء والتهميش أحياناً واللامبالاة بوضعيتهم أحياناً أخرى وبالنسبة لهم أو في نظرهم أن السلطات لا تعيرهم أي اهتمام وهذا ما يولد لدى المواطن الشعور بالعزلة والانكماش على الذات ويشكل لديه في آن واحد الحقد والضغينة ومن ثمة يجعله يجنح في التعبير عن انشغالاته بالعنف وأحياناً بالانتقام، وهو ما يبرر في كثير من الأحيان تنامي ظاهرة العنف في مدننا وقد أكد الكثير من الباحثين بأن المدينة وهي تنمو وتتطور تواجه على العموم خيارين فإما أن تنمو وتساهم في ازدهار المواطن وترقية المواطنة وإما أن تترك على حالها فتصبح نظاماً مولداً للإقصاء والتهميش. هما حالتان فإما أن نتحكم في المدينة لتكون المساهم في ازدهار المواطن وترقية المواطنة وإما أن تترك لحالها فتصبح نظاماً مولداً للشعور بالإقصاء والتهميش.

وأختصر وأختزل تأثيرات هذا الوضع على الإقليم أنه بهذه الطريقة هناك شغل فوضوي للإقليم وإهدار لقدراته وإضرار بالمنظومات البيئية للإقليم وأكثر من هذا هناك رهن لمستقبل الأجيال لأننا نخل بخيار التنمية المستدامة.

وأعتقد أن لهذه الضغوطات ولهذه الأوضاع - السيد الرئيس، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل - أعضاء مجلس الأمة - آثاراً على المستوى الاجتماعي، على المستوى الاقتصادي، على المستوى البيئي. ومما يميز كذلك وضع مدينتنا على المستوى المؤسساتي أمام هذا الرهان وأمام هذه التحديات أن المدينة غائبة عن التشريع الجزائري وغائبة عن منظومتنا القانونية ككيان مستقل، ثقافي، اقتصادي وككيان اجتماعي، بالعكس فالمدينة أكثر من هذا

من بين هذه الضغوطات كذلك هو الإختلال في وظائف المدينة بحيث أنها قد فقدت وظيفتها الاقتصادية كمحرك للتنمية وكذا وظيفتها الثقافية كفضاء للإبداع الثقافي وفقدت وظيفتها الاجتماعية

من بين هذه الضغوطات كذلك هو الإختلال في وظائف المدينة بحيث أنها قد فقدت وظيفتها الاقتصادية كمحرك للتنمية وكذا وظيفتها الثقافية كفضاء للإبداع الثقافي وفقدت وظيفتها الاجتماعية

النهوض بسياسة منسجمة فيما يخص المدينة بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ويثمن دور التجمعات العمرانية في التنمية...".

(3) والمستند الثالث والأخير هو أن هذا القانون يأتي ليستكمل سلسلة القوانين المتعلقة بتهيئة الإقليم لاسيما منها قانون ديسمبر 2001 المتعلق بقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي ينص في المادة 43 منه على أنه يجب أن يكون هناك قانون خاص بمناطق الساحل وقد صدر وقانون المناطق الجبلية وقد صدر وقانون الفضاءات الحساسة وقد صدر ويأتي الآن دور قانون المدينة إذ يستند إلى قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. وأعرض عليكم الآن باختصار ماهي الأهداف الرئيسية التي جاء بها هذا القانون:

(1) يهدف هذا القانون إلى انتهاج سياسة منسجمة تخص المدينة بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ويثمن دور التجمعات العمرانية؛

(2) التخفيف من الاختلالات العمرانية والتحكم في نمو المدينة؛

(3) توفير شروط التنمية المستدامة للمدينة؛

(4) ترقية الاقتصاد الحضري بمفهومه الإنتاجي والخدماتي؛

(5) ترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للمدينة؛

(6) المحافظة على التماسك الاجتماعي وترقية التضامن الحضري؛

(7) دعم دور الجماعات المحلية في تسيير المدينة؛

(8) دعم الجانب الثقافي والسياحي للمدينة؛

(9) إقامة أطر مناسبة تسمح بمشاركة المواطن في تنمية وتسيير وصيانة حيّه ومدينته؛

(10) ترقية صور المدينة وترسيخ مفهوم المواطنة؛

(11) تحديد الآليات التي تسمح بتحسين أشكال التعاقد لتسيير وتنمية المدينة؛

(12) وأخيرا ترسيخ مبادئ التشاور في الإعداد والاتفاق في تبني الخيارات والمشاركة في تسيير وتنمية المدينة.

سيدي الرئيس، سيداتي الفضليات، سادتي

غائبة حتى عن أدوات التهيئة والتعمير باعتبار أن هذه الأدوات تأخذ طبعاً الإقليم مثلما هو مقسم كبلدية وكولاية، لكن المدينة كفضاء وككيان مستقل بذاته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والأدوار المنوطة بها والوظائف التي يجب أن تتحملها غائبة عن أدوات التهيئة والتخطيط والتعمير.

يمكن القول كذلك إن المدينة غائبة كذلك من خلال الآليات وأدوات الدراسة والاستشراف الخاصة بالمدن ومن ثمة يضاف إلى ذلك ضعف أطر التنسيق والتشاور بين القطاعات وضعف أطر التشاور بين الأدوات المهمة بتنمية المدينة، كل هذا وغيره أعتقد أنه يتطلب وضع سياسة للمدينة تكون إحدى غاياتها معالجة جميع الأوضاع التي كانت سببا في الوضعية التي آلت إليها المدينة وهي في آن واحد تقيها - أي هذه السياسة - من معاودة الوقوع في مثل هذه الوضعية.

وأنقل الآن إلى أن هذا المشروع المعروض عليكم اليوم يستند في وضعه أو لولا إلى تعهد فخامة رئيس الجمهورية أثناء حملته الانتخابية؛ حيث تعهد من بين عهوده الخمسة بتقليص مواطن الضعف التي تهدد توازن المجتمع حيث قال وبالحرف الواحد: "... من غير المقبول الاستمرار في حالات اللاتوازن الذي لازال يهشم مناطقنا بمدنها وأريافها عن مجرى الرقي الاجتماعي والاقتصادي وعلينا أن نعتمد سياسات جريئة للقضاء على هذه الاختلالات...".

كما يستند مشروع القانون التوجيهي للمدينة إلى ما التزمت به الحكومة من خلال برنامجها المصادق عليه من طرف البرلمان:

(1) في سنة 2003 حيث التزمت بتقديم قانون توجيهي للمدينة ونص البرنامج حينها على ما يأتي: "نظرا لأهمية سياسة المدينة فإن الحكومة مصممة على ترقيتها ويدعم هذه السياسة قانون توجيهي ستعرضه الحكومة قريبا على البرلمان".

(2) وجددت التزامها في البرنامج الأخير المصادق عليه من طرفكم وهو ما التزمت به حكومتنا في برنامجها الأخير إذ ينص "... تسهر الحكومة على



الأفاضل أعضاء مجلس الأمة إليكم الآن مضمون نص القانون.

يتعرض فصله الأول إلى المبادئ العامة لسياسة المدينة، وتبنى هذه السياسة على مجموعة من المبادئ تتلخص فيما يأتي:

- التنسيق والتشاور؛

- اللامركزية؛

- اللاتمركز؛

- التسيير الجوّاري؛

- التنمية البشرية؛

- التنمية المستدامة؛

- الحكم الرشيد؛

- الإعلام؛

- الثقافة؛

- الصيانة والإنصاف الاجتماعي.

أما فصله الثاني والمعنون بالتعاريف وتصنيف المدن فإضافة إلى ما ساهم به النص في تشخيص المدينة ككيان ثقافي واقتصادي واجتماعي قائم بذاته واستعادة هويتها، إضافة إلى ما يوفره هذا الفصل من مرجعية قانونية في استرجاع الأدوار المنوطة بالمدينة بتحميلها الوظائف المنوطة بها، يعتبر التعريف والتصنيف أداة ديناميكية جديدة تتماشى والمدينة العصرية لأنها أداة تنافسية، فهي أداة تمكن المدينة والفاعلين فيها من أسباب الرقي والتطور وفق مقتضيات العصر والتنمية المستدامة في إطار تنافسي، شفاف، تعاقدية وفي نفس الوقت توفير الأدوات العصرية الجديدة وتسخير التكنولوجيات الحديثة لخدمة المدينة.

كما أن إنجاز مدونة للمدن ونشرها بصفة دورية ستجعل الفاعلين في المدينة والمواطنين وجها لوجه أمام ما تحقق وما لم يتجسد في مدينتهم وهو ما من شأنه أن يغير من سلوكيات الفاعلين تجاه مواطنيهم ومن سلوكيات المواطنين تجاه مدينتهم ويعيد العلاقة بين المدينة وساكنتها إلى طبيعتها.

أما الفصل الثالث فيتعلق بأهداف سياسة المدينة التي ذكرتها قبل قليل، على اعتبار أن هذه السياسة كل متكامل متعدد الأطراف والأبعاد يتم تجسيدها

عبر العديد من المجالات.

أما الفصل الرابع فهو يخص بالذكر الفاعلين والصلاحيات ويؤكد على أن الدولة هي التي تبادر بسياسة المدينة وتحدد إطارها وأهدافها وأدواتها بالتشاور مع الجماعات المحلية.

ويتم إنجاز البرامج والنشاطات المحددة في سياسة المدينة من طرف الجماعات الإقليمية التي تتكفل بتسيير مدنها والمحافظة على أملاكها المبنية.

ويوفر هذا الفصل الإطار القانوني - أهم شيء فيه - لإشراك المواطن في البرامج المتعلقة بتحسين وتسيير إطارهم المعيشي انطلاقا من الأحياء السكنية والغاية من هذا هو إقحام أكبر للمواطن في جهود الدولة وبرامجها وذلك بتطوير أشكال المساهمة المباشرة للمواطن، إضافة إلى تثمين جهد الدولة في تطوير وترقية المواطنة، الشراكة بين الدولة والمجتمع في تسيير الشؤون العامة وذلك بدعم مساهمة المواطن في تسيير النشاطات العمومية المحلية.

أما الفصل الخامس فإنه يحدد أدوات وهيئات سياسة المدينة وينص على أدوات التخطيط المجالي والحضري وأدوات التوجيه القطاعية، أدوات الشراكة، أدوات الإعلام والمتابعة والتكوين، أدوات التمويل والإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح.

ويضع هذا الإطار بغرض التشاور والتنسيق للتطبيق المنسجم والناجع والمتفق عليه للأدوات القطاعية، كما ينشئ مرصدا وطنيا للمدينة يقوم برصد الظاهرة الحضرية وتحليلها وإعداد الدراسات الخاصة بالمدن وكذا ضبط وتحسين مدونة المدن ويقترح التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة.

أما الفصل الأخير فيتعرض للتدابير الخاصة بالحاضرة الكبرى والمتمثلة في الجزائر والحوضر الكبرى الأخرى والإجراءات التحفيزية التي تخص مدن الجنوب والهضاب العليا وهذا تجنباً للنمطية التي كثيرا ما أضرت بمدننا.

أخيرا، نعتقد بأنه يمكن تلخيص سياسة المدينة في اعتبارها صيغة من صيغ صيانة الثروة والموارد الوطنية وصيغة من صيغ ترشيد استعمال هذه الثروة،

و 133 (الفقرة 25) منه؛  
 وطبقا لأحكام القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المادتين 27 و39 منه؛  
 وطبقا لأحكام المواد 16، 23، 32، 33، 34، 37، 38، 41، 42، 43 و45 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم؛  
 شرعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة في دراسة ومناقشة وتحليل نص القانون المذكور أعلاه، من خلال الاجتماعات التي عقدتها برئاسة السيد عابد حاج سليمان، رئيس اللجنة وبحضور السادة أعضائها.  
 وسعيا إلى الإلمام بكافة جوانب القانون، وسعت اللجنة استشارتها إلى خبير مستشار لدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والذي أكد على أهمية نص القانون في تدارك الفراغ الكبير الذي تعرفه المنظومة القانونية ذات الصلة بالمدينة.  
 ولقد ناقشت اللجنة وحللت من جهتها مجمل الترتيبات التي يقترحها القانون على ضوء المعطيات التي توفرت لديها بعد أن خصصت جلسة يوم السبت 07 جانفي 2006، للاستماع إلى السيد عبد الرشيد بوكرزازة، وزير منتدب لدى وزير تهيئة الإقليم والبيئة، مكلف بالمدينة، ممثلا للحكومة.  
 تعتبر المدن منذ القدم أهم نقاط التفاعل الاجتماعي وفضاء لتجمع مختلف الأنشطة الإنسانية، فهي تشكل مركزا للنشاط الاقتصادي الذي يولد الثروات ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى التقدم ولكن يتوقف هذا الأمر على تنظيم المدن، حيث تراعى فيها الناحية الاجتماعية والعمرانية التي ستكون دعامة أساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي.  
 إن تنظيم الأحياء السكنية وإعداد المساحات الخضراء، وكذا صيانة شبكة الطرق ورشادة التسيير العقاري، كلها عوامل إذا أخذت بعين الاعتبار من شأنها أن تجعل المدينة قطبا حضاريا لخلق الثروة. فبالنسبة لبلادنا وانطلاقا من معاينة وضع

إنه هي مفتاح من مفاتيح التنمية المستقبلية، فيجب أن تعكس سياسة المدينة بصفة مشرفة الجهود المضنية التي تبذلها الدولة والأموال الضخمة التي تضخها من أجل التنمية وأن ينعكس ذلك إيجابا على المواطن.

فيجب أن تأتي سياسة المدينة بالحلول الحضرية التي من شأنها أن تجعل المدينة كيانا قادرا على تسيير التحولات الاجتماعية وتوجيه التغيرات الاجتماعية وكيانا أو مجالا للتضامن يمكن من تشجيع التسامح ويدعم التماسك الاجتماعي المستديم.

إن سياسة المدينة هي التي تجعل من المدينة الإطار المفضل لتطوير المواطنة وبيئة تستعمل فيها الموارد الطبيعية بنظرة التنمية المستدامة.

لكم محتوى ومضمون مشروع القانون التوجيهي للمدينة، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على العرض، نحيل الآن الكلمة إلى السيد مقرر لجنة التجهيز والتنمية المحلية لتقديم التقرير التمهيدي حول النص.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
 السيد الوزير المنتدب المكلف بالمدينة، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
 السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
 السادة والسيدات الحضور،  
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتشرف لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة أن تعرض عليكم تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون التوجيهي للمدينة.

بناء على الإحالة رقم 06/03، المؤرخة في 4 جانفي 2006 من طرف السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة المحترم، لنص القانون التوجيهي للمدينة؛

وبمقتضى أحكام الدستور، لاسيما مادتيه 120

التساؤل الذي أصبح يطرح بإلحاح في الجزائر وهو مدى استعداد المدينة الجزائرية لمواجهة الوضع الراهن والتحديات المستقبلية.

وبهذا الصدد ذكر السيد الوزير بوضعية المدينة في الجزائر والصعوبات التي تواجهها حاليا والمتمثلة، أساسا في:

(أ) البناء الجامح على الإقليم وتدهور الفضاءات الحضرية بسبب بناء سكنات الصفيح، الامتداد المتعسف على الأراضي الفلاحية والاستحواذ على المساحات الخضراء؛

(ب) توزيع سكاني غير متوازن عبر مناطق الوطن؛

(ج) غياب البعد الثقافي في العمران؛

(د) إختلال في المرافق والخدمات العمومية.

ومما لا شك فيه أن هذه الوضعية من شأنها التأثير السلبي على المجتمع وعلى التنمية الاقتصادية والعمرانية والإقليم؛ لهذه الأسباب كان لزاما على الحكومة وضع سياسة شاملة ومتكاملة للمدينة من خلال القانون التوجيهي للمدينة، الذي تركز أسس سياسته على ترقية التنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات والفاعلين، والمساهمة الفعلية بروح المسؤولية ومستوى التحدي. وقد احتوى نص القانون في طياته على أدوات وآليات لا بد من تعبئتها وتوفيرها، تستلزم تدعيمها بالإمكانات الضرورية لبلوغ الفعالية المنتظرة أهمها الملامسة الميدانية وعن قرب لمشاكل وظروف المواطن لكسب ثقته وتقوية موطنه، وكل هذا سيجسد لا محالة التضامن الاجتماعي والتنمية الشاملة في إطار هدف النمو بين المناطق.

وقد ذكر السيد الوزير بأهم الأحكام التي يتضمنها نص القانون لاسيما تلك المتعلقة بـ:

- تصنيف المدن حسب الحجم السكاني والوظيفة؛

- تشاور الدولة مع الجماعات المحلية في تحديد

إطار سياسة المدينة وأهدافها وأدواتها؛

- تطوير المشاركة بين الدولة والمجتمع في

تسيير الشؤون العامة؛

- إشراك المواطن في البرامج المتعلقة بتحسين

وتسيير إطراره المعيشي؛

- أدوات تفعيل سياسة المدينة لاسيما المرصد

المدينة الجزائرية فإننا نلاحظ أنها لم تتمكن منذ الاستقلال من اعتماد مخطط حقيقي لتطور المدينة، حيث كبرت وعرفت نموا ديمغرافيا مضطربا وتطورت في غياب أي مخطط وطني، وبدون رقابة صارمة في هذا المجال.

فنظرا للتعمير الجامح ونسبة النمو السريع للسكان، واختلال الإقليم من حيث توزيع السكان، وتحول المجتمع الجزائري من أغلبية سكانية ريفية، إلى أغلبية سكانية حضرية، كلها أسباب أفضت إلى ظاهرة الفوضى، والسير المعيب الذي تعرفه تجمعاتنا السكانية.

إن تقلص أدوار الدولة في ظل اقتصاد السوق والمنافسة الحرة وتوزيع مساحة المشاركة للقطاع الخاص وكذا لا مركزية الإدارة والوضع الأمني الصعب والظروف التي ميزت تلك الفترة، أدى إلى حدوث اختلالات مست سياسات قطاعية مختلفة لها علاقة وطيدة بالمدينة انعكست على انسياق الإدارة المتكاملة للمدن الجزائرية.

فلأجل ذلك كان من الضروري إقرار وبلورة سياسة جديدة للمدينة تقوم على مبادئ التنسيق والتشاور والحكم الراشد من خلال توفر أدوات قانونية ملائمة.

عرض السيد الوزير

تطرق السيد الوزير في عرضه إلى إشكالية المدينة التي أصبحت تمثل الاهتمام الأول والقضية الرئيسية في أجندة الدول باعتبارها فضاء حيويا واستراتيجيا والقلب المحرك لكل مشاريع التنمية في البلاد وركيزة التحولات السياسية والاجتماعية. كما أشار إلى وضع المدينة في الجزائر التي تواجه على غرار مدن باقي الدول في العالم مشكلتين أساسيتين هما تزايد الساكنة الحضرية، وتعاضم دور المدينة.

وقد أدى تطور المدينة هذا إلى جعل المدينة مصدرا للمنافسة في جلب الاستثمار واكتساح الأسواق الخارجية واستقطاب مركز القرار واحتضان التظاهرات العلمية والثقافية.

وأمام هذا الوضع أشار السيد الوزير إلى

تستغل لنشاطات صناعية وحرفية (كالنجارة والترصيص... إلخ) وقد يؤثر هذا سلبا على راحة وصحة المواطن، فما هو تعليقكم على هذا؟  
- هل تناول نص القانون إجراءات احترام المساحات الخضراء؟

رد السيد الوزير

(1) بالنسبة للاندماج المتوقع والمنتظر بين المدينة والسكان فإن الأمور لازالت في مرحلة التجربة والدراسة، فللعلم فإن بلدنا لديه نص واحد فقط خاص بالمدينة الجديدة، وهو لا يزال في طوره الأول، حيث وضع هذا النص خريطة وحدد كيفية بناء المدن الجديدة وشروط تكوينها ووظائفها وكل هذا من أجل تفادي الوقوع في الوضعية التي نعيشها اليوم.

(2) إن الحكومة ستعمل على تدعيم المواطنين وتسعى من خلال هذا النص إلى إشراك المواطن في البرامج المتعلقة بتسيير إطراره المعيشي المتعلق بحيه على أن يتم توفير الشروط والآليات الكفيلة لتحقيق ذلك.

(3) لم يحدد نص القانون الميكانيزمات والآليات التي يتدخل من خلالها المواطن، وإنما هناك العقود الإكتتابية والتي من خلالها يتمكن المواطن من المشاركة في أخذ الخيار والتحكم في تهيئة إقليم مدينته.

(4) إن نص القانون أنشأ مرصدا وطنياً يتم إلحاقه بالوزارة المكلفة بالمدينة يعمل على متابعة تطبيق سياسة المدينة وإعداد دراسات حول تطوير المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، ويقوم بإعداد مدونة المدن يتم ضبطها وتعيينها بصفة مستمرة فهي تعتبر من بين الآليات التي تعمل على تغيير السلوك بالنسبة للفاعلين من خلال اقتراح التدابير التي من شأنها ترقية ومشاركة المواطن واستشارته.

(5) إن الإجراءات التحفيزية تتمثل في إحداث "اليوم الوطني للمدينة" و"جائزة الجمهورية للمدينة" فهي بمثابة أدوات تنافسية، تحفيزية، تشجيعية، وطريقة تنظيمها ستحدد عن طريق التنظيم.

(6) إن سياسة المدينة هي أفقية، لهذا فإن كل

الوطني للمدينة الذي يتكفل أساسا برصد الظاهرة الحضرية وتحليلها وإعداد الدراسات الخاصة بها، واقتراح التدابير الرامية إلى ترقية السياسة الوطنية للمدينة.

ملاحظات وتساؤلات السادة أعضاء اللجنة

- إن النصوص القانونية التي صدرت لم تتمكن من خلق مدن تتناسب مع السكان الذين يقطنونها، ولا من تحقيق الإندماج المتوقع والمنتظر بين المدينة والسكان.

- هل إشراك المواطنين حسب المادة (17) يعني استشارتهم أم لهم الحق في الكلمة والقرار عندما يتعلق الأمر بتسيير إطرارهم المعيشي؟

- من الجانب النظري فإن نص القانون جيد، لكن ألا ترون أن دوره سيبقى محصورا في إطار قانون توجيهي فقط؟

- حسب منظوركم ألا تعتقدون أنه للتمكن من تسيير المدينة بصفة محكمة يجب أولا التحكم في أدوات تكوينها؟

- هل بإمكانكم إعطاؤنا توضيحات حول الآليات المستحدثة المذكورة في المادة (12)؟

- ماهي الإجراءات التحفيزية التي يحددها نص القانون لمناطق الهضاب والجنوب؟

- حسب المادة (3) والمادة (21) فإن نص المشروع اعتمد سياسة الشراكة والتعاقد كأداة لتطوير المدينة، فما المقصود بالضبط بهذه السياسة؟

- هل أخذ نص المشروع بعين الاعتبار الفوارق وعدم التواصل الحاصل والمسجل بين الشمال والجنوب؟

- من سيسهر على تطبيق النص ومتابعته ميدانيا؟

- إحتوت الفقرة الأولى من المادة (06) على مكافحة السكنات الهشة وغير الصحية والقضاء عليها ولم تذكر البنائيات العتيقة، فكيف ستخاض عملية إعادة بنائها وتأهيلها؟

- في إطار محاربة الإجرام واستتباب الأمن داخل المدينة يفتقد المواطن خاصة في المدن الكبرى لأمنه وسلامته في أغلب الأحيان، كيف يمكنكم تحقيق ذلك؟  
- نلاحظ في أغلب الأحيان، أن الأحياء السكنية



القطاعات مطالبة بتطبيقها في إطار تشاوري تنسيقي. (7) إن الأحكام النهائية، تضمنت الإشارة إلى مناطق الجنوب والهضاب العليا، فيجب أن نخص هذه المناطق بأدوات وإجراءات تحفيزية تتماشى مع خصوصية المنطقة وطبيعتها، وأحيلت كيفية ترتيب ذلك على التنظيم.

(8) أشار السيد الوزير على غياب خصوصية المدينة حسب المناطق ولهذا فمن الضروري فرض شكل عمراني واحد للمدينة، حسب المنطقة.

(9) بالنسبة لمشكل المدن القديمة والعتيقة التي عرفت نوعا من الإفراط في عملية ترميمها فبعد صدور القانون رقم 18/01 والخاص بتصنيف المدن العتيقة على المستوى الوطني والعالمي برزت أهمية هذه المناطق، ووضع مخطط يحدد كيفية حفظ وصيانة المدينة العتيقة، وخصصت الإمكانيات ورصدت الأموال اللازمة والضرورية، لترميمها وذلك نظرا لأهميتها التاريخية زيادة على أنها مصدر للإشعاع الثقافي ومورد للحياة الاقتصادية.

(10) يسعى القانون إلى إعادة هيكلة النسيج العمراني الذي يتميز بعدم الوظيفية والاختلال.

(11) بالنسبة للمخطط الأخضر فإن القانون يجبر على احترام المساحات الخضراء حسب شروط ومقاييس معينة.

(12) بالنسبة للوضع الأمني واستتباب الأمن في المدن يقتضي تنمية المناطق الريفية من خلال سياسة تحفيزية بهدف تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية كخطوة أولى.

(13) - بالنسبة للأجال المحددة فهي تشير إلى غاية سنة 2025 كأقصى أجل محدد لتصبح سياسة المدينة مطبقة ويتم تسييرها بشكل آلي.

#### الخلاصة

إن اللجنة، بعد دراستها المعمقة لنص القانون التوجيهي للمدينة، والاستماع إلى الشروحات الإضافية للسيد عبد الرشيد بوكرزازة، الوزير المنتدب لدى وزير تهيئة الإقليم والبيئة، المكلف بالمدينة، ممثلا للحكومة، ومناقشات أعضائها القيّمة، تسجل بالإجماع أهمية هذا الموضوع

وجدوى هذه الأداة التشريعية. فنظرا للنقائص المسجلة للإطار القانوني للمدينة والاختلالات التي تعرفها مدنا بات من الضروري وضع سياسة ترمي إلى تحديد إطار تشاوري وتنسيقي قصد تنظيم تنمية مندمجة، متناسقة، ومستدامة للمدينة من خلال تحديد الأدوات والآليات الكفيلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتنمية الحس المدني وضمان توفير وتدعيم الخدمة العمومية واستعمال الموارد الوطنية وترشيدها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بالتنمية العمرانية والبشرية والاقتصادية للمجتمع إلى مستوى يمكنه من مواكبة التطورات العالمية ورفع تحديات المرحلة.

ذلكم هو - سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر - التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة التجهيز والتنمية المحلية حول نص القانون التوجيهي للمدينة، المعروض عليكم للمناقشة. معذرة وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة.

نتنقل الآن للمناقشة العامة وقد بلغ عدد المسجلين للتدخل في هذا النص ثمانية متدخلين بما فيهم متدخلي، الذي قدمته كتابيا؛ أحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد الطيب ماطلو.

**السيد الطيب ماطلو:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير المكلف بالمدينة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتشرف بمناسبة دراسة نص القانون التوجيهي للمدينة أن أساهم ببعض الآراء والملاحظات لإثرائه. يتضمن نص القانون المعروض علينا للمناقشة



طبقا للقانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية. هذه الملاحظة جاءت في الاتجاه المباشر للهدف المرجو والمتمثل في ضمان لكل مدينة جديدة الشروط التي تسمح بازدهار قاطنيتها وبتحسين إطار ظروف العيش فيها بإنجاز كل المرافق الضرورية ووضعها تحت تصرف سكانها وتسييرها محليا لا مركزيا.

والملاحظة الأخرى التي تفرض نفسها هي أن المادة 4 من القانون رقم 02 - 08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتهيئتها تنص على أن إقامة المدن الجديدة لا تكون إلا في المناطق السهلية ومناطق الجنوب، لكن ما نلاحظه في الواقع أن هناك مدنا جديدة وكبيرة أنشئت في المناطق الشمالية بالقرب من المحيط العمراني للمدن القديمة، مما أدى إلى تآزم المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق مثل التضخم في الكثافة السكانية، وعدم توازن الإقليم والاضطراب في خدمات المرافق العمومية وعدم تكييف المنشآت القاعدية مع الاحتياجات المتزايدة، وعليه فمن الضروري الإسراع لمواجهة هذه الوضعية المتفاقمة وتوقيف كل ما هو غير مناسب لأن الوضع المأساوي قد يكون غدا أو بعد غد مدمرا وخطيرا أكثر، وهذا هو انشغالي الأساسي. أما ملاحظتي حول النص فهي كالآتي:

1 - إن المادة 02 التي تحدد المبادئ العامة لسياسة المدينة لم تتضمن طبيعتها الأصلية ومواردها الطبيعية.

2 - يجب أن تشمل المادة 6 من بين الأهداف المرجوة، التضامن مابين البلديات مع البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة وتصنيف المدينة مثل مقر دائرة أو مقر ولاية.

3 - إن التحكم في توسيع المدينة الجديدة المنصوص عليه في المادة 9 يجب أن يأخذ أيضا في الحسبان ضرورة المحافظة على المواقع المصنفة المحددة في المادة 46 من القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

4 - أغفلت المادة 14 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المنصوص عليه في المادة 7 من القانون رقم

مصطلحات لتعريف المدينة وتبريرات إنشائها وتحديد دورها وتصور لنوعها وضبط شروط تهيئتها وتنظيمها. وللمدينة الجديدة مغزى لتهيئة الإقليم بهدف التوزيع الأحسن في الإطار الجغرافي للنشاطات الاقتصادية حسب الموارد البشرية والطبيعية.

والمدينة - كما قدمت - هي مؤسسة بشرية منظمة ومسيرة قصد انسجام اجتماعي وفقا للظروف المعيشية الواجب توفيرها لسكانها من جهة وكجهاز قاعدي للتنظيم وتنمية متوازنة للإقليم من جهة أخرى.

يتضح من النص أن المدينة الجديدة هي المكان الذي يوجد فيه كل ما يمكن أن يقدمه القطب العمراني من مرافق وتجهيزات جماعية ومؤسسات وتكنولوجيات ومرافق تعليمية وصحية وترفيهية ورياضية. وبالتالي يشير إلى طراز جديد للمدينة أين يكون نمط المعيشة وطبيعة السكان هي المعايير للأداء الأمثل. كل هذا شيء جيد لكن تبقى المدينة هي الفكرة التي نريد إعطاءها وفي رأيي أن الصورة التي جاء بها النص المعروض للمدينة ملائمة لكن ما أخشاه هو جانب التسيير الذي يبدو متغافلا عنه.

إن تخوفي يتأكد لاسيما وأن المادة 22 تشير إلى أن الجماعات المحلية هي المسؤولة عن المدن الجديدة المعنية وهذا ما يوحي بأن عدة مدن يمكن أن تُسير من طرف جماعة محلية واحدة وأن عدة جماعات محلية يمكنها أن تسيير مدينة واحدة، مثل هذا التسيير يبدو لي غير مناسب وعلى أي حال فإنه يخالف مبادئ اللامركزية، الحكم الراشد، الديمقراطية المحلية والعدالة الاجتماعية الواردة في المادة 2 من النص من جهة وقد يؤدي إلى إلغاء دور الإقليم وجوارية المدن الجديدة من جهة ثانية، وعليه فإنه لا فائدة من إنشاء مدن جديدة إن كانت بعيدة عن مراكز القرار التابعة لها والهيئات المؤهلة لتوفير الخدمات المطلوبة من طرف سكانها، ويمكن أن نتصور دراسة وإنجاز مدينة جديدة تكون من طرف هيئة خاصة، لكن من المؤكد عندما تنجز المدينة الجديدة وتسلم بصفة نهائية وتصبح قائمة، يجب أن تكون جماعة إقليمية مستقلة ومسيرة بهذا الشكل

01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمشار إليه في المادة 03 من القانون رقم 02- 08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المذكور أعلاه.

5- إن إنجاز البرامج والأنشطة المحددة في إطار سياسة المدينة من طرف الجماعات الإقليمية المذكور في المادة 15 يستلزم أن يتم بمساعدة مصالح الدولة نظرا لضعف إمكانيات الجماعات المحلية، هذه الملاحظة أساسية وملائمة يجب أخذها بعين الاعتبار.

6- من غير الممكن الحديث عن الموارد المحلية في غياب مالية محلية أصلية كافية كما هو عليه الوضع حاليا ولذا فإن أحكام المادة 25 لا تطبق إلا في عمليات بادرت بها الجماعات المحلية ومصادق عليها من طرف السلطات العمومية، أما الدراسات التي باشرتها السلطات المركزية فيجب أن تمويل بواسطة ميزانية الدولة.

وفي الختام، أعتبر بأن دور الدولة لا يقتصر على الحفاظ على إقليمها من الناحية الأمنية فقط، بل أكثر من ذلك يمتد إلى تهيئته في إطار مدروس وفق مقاييس منظمة. وقد حان الوقت لوضع سياسة استراتيجية خاصة من شأنها تطوير العمران بصفة متوازنة ومنسجمة توفر للمواطن نمطا معيشيا ملائما.

وأخيرا، يمكن القول إن ما نطمح إليه هو الوصول إلى رفاه اجتماعي واقتصادي بدون المساس بالتوازن الديمغرافي للإقليم من جهة وتمدن هائل من جهة ثانية، ولن يأتي هذا في اعتقادي إلا بواسطة إدارة عصرية وتسيير جيد؛ بلاشك أن هذا الطرح سنتناوله النصوص التطبيقية لهذا القانون، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الطيب ماطلو، والكلمة الآن للسيد قداري بن حرز الله.

**السيد قداري بن حرز الله:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول

الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدان الوزيران المحترمان،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أشكر السيد الوزير على العرض القيم، وأشكر السادة أعضاء اللجنة على الجهود المبذول وأقول وبالله التوفيق، لا شك أن ترقية وجه المدينة أصبح لدى الجميع اليوم من الضروريات لأنه بكل بساطة مرتبط بحياتنا اليومية، والهدف الأسمى منه هو التنمية البشرية التي هي الغاية من كل تنمية، وللوصول إلى تنمية بشرية متوازنة ماديا وفكريا وسلوكيا قصد بناء الفرد الصالح في المجتمع الصالح، لا بد من الاعتناء بنمط الحياة وترتيبها على الوجه المريح الذي يعكس روح الاطمئنان والرضى بالحياة، وإلا فالمظاهر المزعجة والمناظر التي تبعث على الاشمئزاز والحالات اليومية التي تعكس الفوضى واللامبالاة تبعث على القلق والتحسر في النفس وتنمي روح اليأس وفقدان الثقة لدى المواطن، ويعيش أهلها في جو من الأعصاب المتوترة والأوضاع المزرية ناهيك عن ظهور التفاوت في المستويات المعيشية والحالات الاجتماعية المضطربة ولذلك نحن نرحب بهذا القانون الذي استحدث آليات وأدوات لترتيب وجه المدينة المبعثر اليوم ولا يخفى على أي جزائري اليوم حالة مدننا وواقعها، فالنسيج العمراني في كثير من المدن اليوم ينم على فوضى في التفكير وعدم استقرار في النفس نتج عنه غموض في الأفق مما أنتج مدنا جديدة حديثة النشأة، مدن تشبه هياكل من قوالب الأسمنت المسلح وقوالب الأسمنت باللون الرمادي في كل شوارعنا وأيضا أحدث شوارع ملتوية متسعة في أولها ومحصورة في آخرها، لا ألوان ولا تناسق، في حين ترى بناء هابطا في بعض الأحيان يعلوه بناء آخر سامق، يعني لا مساحات خضراء جميلة ولا أشجار مورقة ولا أرصفة مهيئة ولا طرقات تظهر وجه المدينة

الملاحظات التي أذكرها لتداركها-ربما- في المراسيم التنظيمية والنصوص التطبيقية إن أمكن.

1. نصت المادة 4 من هذا النص على تصنيف المدن حسب الكثافة السكانية، وإني أرى- والله أعلم- أن المدينة تصنف إضافة إلى الكثافة السكانية بقدراتها ومواردها الاقتصادية والثقافية والمائية والفلاحية وتوسع نسيجها العمراني إضافة إلى البنية التحتية التي تمتلكها كل مدينة في مجال المرافق والطرق والمطارات وغيرها.

2. هناك أحياء يفوق عدد سكانها 20.000 ساكن وقد صنف القانون المدن والأحياء بحسب عدد السكان، هذه الأحياء في مدن متوسطة فهل تعدّ مدنا صغيرة أم تصنف في مجال الأحياء الكبيرة؟ أم ماذا؟

أيضا لم تشر المادة المذكورة أعلاه إلى ما يسمى بالمناطق المتكاملة والمدن الجديدة التي تهدف إلى التخفيف من الضغط على المدن الكبرى كالعاصمة مع العلم أن أكثر من مليونين كيلومتر مربع التي تتربع عليها الجزائر هي في الحقيقة مجال شبه خال من البشر إلا القليل، حسب الإحصائيات القديمة أنه يقطن في الجهة الشمالية 16 فردا في كل كيلومتر مربع بينما لا يقطن إلا فرد واحد أو أقل في الكيلومتر المربع الواحد في الجنوب الشاسع! يعني هذا فارق كبير، وأصبح حريا بنا أن نفكر تفكيراً جدياً في مسألة توزيع السكان، علما أن الجزائر تزخر بخيرات وقدرات كبيرة أنعم الله بها علينا، فالرجوع والاهتمام بإنشاء المدن الرديفة مثل مدينة بوغزول المشروع الحلم الذي كنا نظن أنها تكون عاصمة اقتصادية متكاملة ونحن نتساءل عن هذا المشروع، ومؤخرا كان هناك ملتقى يجمع أربع ولايات تجمع فيه جميع القدرات والموارد والطاقات المائية والنفطية وغيرها لكي يكون هناك قطب اقتصادي في الوسط وكنا في الحقيقة نرى فيه أملا للتخفيف على المدن الكبرى خاصة العاصمة ولكن لم نر له أثرا وخاصة أن الجزائر الآن في راحة مالية ويمكن التطرق لهذا الموضوع.

أشارت المادة 17 أيضا من هذا النص إلى إشراك

الحقيقي مما يوحي للإنسان أنه كان يفقد كثيرا من الأمور في المراحل التي سبقت العشرية السابقة، أذكر منها:

- 1 - غياب الوازع الحضاري والثقافي والضمير الإيماني لدى الإنسان، هذا الإنسان الذي يوشك أن يخلق نفسه بنفسه في مجال التوسع العمراني؛
  - 2 - غياب الدولة في فترات متعاقبة، مما نتج عنه البناء الفوضوي وغير القانوني؛
  - 3 - فقدان الدراسات الهندسية وإن وجدت فهي مغشوشة أو متغيرة، وكلما تغيرت المجالس المنتخبة تغيرت هذه الدراسات مما يحدث عنه فوضى في البناء وفقدان لمساحات كانت متروكة للمرافق والمساحات الخضراء؛
  - 4 - فقدان المخططات التوجيهية وغيابها؛
  - 5 - عدم مراعاة الدراسات السوسولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والأحوال الجوية لكل منطقة مما ينتج دراسات ناقصة؛
  - 6 - غياب الدراسات الاستشرافية المتكاملة التي تبني على استراتيجية لمستقبل الأجيال الصاعدة؛
  - 7 - عدم مراعاة عنصر التهيئة قبل البناء وهو شرط مذكور في قانون البناء والتعمير ومعروف لدى جميع المهندسين؛
  - 8 - غياب التشاور والتنسيق، وغياب التقييم والتصحيح لبعض الدراسات القديمة؛
  - 9 - غياب المجتمع المدني المهيكل وأعيان البلاد والعقلاء الذين يعتمد عليهم في موضوع وفي مجال تنمية المدينة؛
  - 10 - التسرع واغتنام فرص الحملات الانتخابية لإنشاء أحياء ومدن دون مراعاة تكاليف البناء الباهظة المترتبة على البناءات في المناطق الوعرة وأقصد بها التهيئة والمرافق؛
  - 11 - النهب المبرمج للأراضي في غياب الدولة في الفترات الماضية وخاصة في العشرية الماضية.
- في الحقيقة كل هذه الملاحظات وغيرها هي التي أدت إلى بناء مدن غير متناسقة وتنم عن الفوضى. وعند اطلاعي على نص هذا القانون رأيت أنه شمل العديد من العلاجات وتبادر إلى ذهني بعض

متكامل حول كيفية الارتقاء بالمدينة إلى مستوى أفضل وأنا لا أتحدث عن واقع المدينة السيء الذي يعرفه ويقر به الجميع ولكن أود أن أتدخل في نقطتين لهما علاقة مباشرة بهذا القانون وقد أشار إليهما في الكثير من مواده.

النقطة الأولى، أشارت المادة 12 إلى ترقية تمويل سياسة المدينة وفي هذا الإطار أعتنم هذه الفرصة لأدعو الحكومة من خلال ممثلها السيد الوزير إلى ضرورة التعجيل بإعادة النظر وإدخال الإصلاحات اللازمة على الجباية المحلية، ذلك أن التخفيض أو إلغاء بعض الرسوم على غرار الدفع الجزافي وكذلك نتائج تطبيق قانون المناجم الذي حرم البلديات من كثير من الموارد التي كانت تحصل عليها من خلال استغلال المرامل والمحاجر وغيرها، هذه النتائج كانت وخيمة في الحقيقة على الجماعات المحلية وهو ما جعلها ليست فقط عاجزة عن ترقية المدينة وتنميتها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئويا وغيرها بل أصبح الكثير من البلديات عاجزا حتى عن دفع أجور موظفيها، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، ورد في المادة 17 الإشارة إلى إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بالتسيير المعيشي وخاصة أحيائهم وهذا أمر أيضا نتمنه وندعو إلى تعميمه ومأسسته يعني جعله يمارس في إطار مؤسساتي منظم وهذا أيضا ما يجرننا إلى الحديث عن مجال آخر يستدعي التعجيل بتنظيمه ومراجعة الإطار القانوني الذي ينظمه وأقصد بذلك الحركة الجمعوية وحالة لجان الأحياء التي أصبحت تعرف فوضى كبيرة وقد كثر الحديث عن الجمعيات بصفة عامة وعن لجان الأحياء وأصبحت كل مجموعة من الأفراد ترغب في تشكيل جمعية يجتمعون في أي مكان ويحررون محضرا ويودعون ملفهم لدى الإدارة ليحصلوا بعد ذلك على اعتماد وفي الكثير من الأحيان تكتفي الإدارة بتحقيق مصالح الأمن الذي يهتم غالبا بالجانب السلوكي للأفراد دون الاهتمام بمدى التمثيل الحقيقي لهؤلاء لحيهم وهكذا نجد هذه الجمعيات لا أقول دائما لكن غالبا ما تهتم بالغنائم والجري وراء الإعانات والدعم وعقود

المواطنين في البرامج المتعلقة بالتسيير، هذا شيء جميل وهذا ما كنا نطالب به من قبل ولكن لم تحدد المادة الكيفية، وأقترح إضافة شرط قبول لجان الأحياء أثناء إعداد المخططات شغل أراضي (POS) لابد أن يكون للجان الأحياء دور وكلمة في موضوع (POS) خاصة في المناطق الحضرية والريفية، وأقترح أيضا إضافة شرط قبول الفيدراليات والجمعيات الكبيرة في الولاية للجان الأحياء أثناء إعداد المخططات التوجيهية (PDAU)، فيما يخص (APC) والمدن الكبرى، وبهذا نكون فعلا قد أدمجنا رأي المواطن في بداية تسيير حيه ومدينته.

كما أن المادة 23 في باب توفير أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم لم تحدد كيفية التقييم والمتابعة، وأقترح هيئة تنسيقية يشرك فيها جميع ممثلي القطاعات في المدينة ويرأسهم السيد الوالي أو من يمثله قصد إعطاء التقييم الحقيقي وربما تكون لها دورتان في السنة وتقدم حصيلة يطلع عليها جميع المواطنين قصد إعطاء الملاحظات والتصحيح والتطوير والتحسين في المدينة.

هذا ما أردت المساهمة به، إلا أنه على العموم، جاء هذا القانون مؤطرا لجميع الانشغالات المطروحة في مجال ترقية وجه المدينة ويبقى الهاجس الذي في الحقيقة يشغلنا دائما هو موضوع التطبيق والمتابعة الميدانية وأشكركم على حسن الإصغاء وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد قداري بن حرز الله والكلمة الآن للسيد موسى بريهمي.

**السيد موسى بريهمي:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة الحضور،

إخواني أخواتي أعضاء المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد جاءت المحاولة في هذا القانون بوضع تصور



نراها هامة، تمس بجوهر وصميم الموضوع. فعلا، إن المدينة ككائن حي في تغير مستمر، فهي تواجه رهانات مرغمة على إظهار موقعها ضمن العولمة الاقتصادية.

فالمدينة الجزائرية رمز للحدثة والحضارة والتقدم إلا أنه اليوم وللأسف الشديد فقدت طابعها، فأصبحت تعكس صعوبة العيش وعدم الراحة وفقدان الأمن وأشكال كثيرة من الأذى، رغم أن مستقبل مجتمعنا الحضري مرهون بمدننا.

ولهذا - في نظرنا - لأجل إرساء سياسة مدينة حقيقية يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة مراحل أساسية:

أولا: تحديد القواعد والمراحل الكبرى لهذه السياسة العمومية؛

ثانيا: تحديد وتعريف الفاعلين الأساسيين في تطبيق هذه السياسة؛

ثالثا: تحديد - بدقة - مصادر التمويل المالي.

وعلى هذا الأساس ترمي قوة سياسة المدينة إلى توسيع الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحلية بهدف التصدي المشترك لعملية الإقصاء ضد كل أشكال التمييز الفضائي.

في هذا الإطار يجب أن تتمحور السياسة العمومية الجديدة حول أهداف ورهانات تتحملها الجماعات المحلية والمنتخبين وإشراك المواطنين وكذلك حسب توجيهات ذات منفعة عامة تقوم بها الدولة.

ونشير إلى أنه في المجتمعات المتطورة التي لجأت إلى سياسة المدينة لظروف غير مماثلة تماما لظروفنا فإن هذه السياسة كانت تعد في أول الأمر استثنائية وهي اليوم تبدو ممتدة في الزمن، الشيء الذي جعل أصحاب القرار يتصورون أنماطا جديدة في التعاون من أجل إنجاز المشاريع التنموية المتضامنة أوالمستدامة التي تقام بين الدولة والجماعات المحلية.

أما بالنسبة لبلادنا ونظرا لما لسياسة المدينة من أهمية فإن الحكومة فعلا قد دعمت القطاع بتعيين وزير منتدب مكلف بالمدينة وهو شيء إيجابي

تشغيل الشباب دون اهتمامها الحقيقي بالحي أو بالمدينة وقد تكون هذه المغانم وكيفية استغلالها فيما بعد سببا في نشوب النزاعات وتعدد الجمعيات في الحي الواحد وهو الأمر في النهاية الذي يستدعي الإسراع بتنظيم هذه الحركة الجمعوية حتى تكون ممثلة حقيقة للأحياء وللمدن وللمواطنين وتعمل حقيقة للمساعدة في تحسين الإطار المعيشي لهم وتكون حقيقة من الفاعلين في ترقية المدينة؛ شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد موسى بريهمي، والكلمة الآن للسيد محمد خوجة.

**السيد محمد خوجة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، معالي الوزير المنتدب لدى وزير تهيئة الإقليم والبيئة، مكلف بالمدينة،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أود أن أثنى مسعى الحكومة على حرصها لتدارك الفراغ القانوني الكبير الذي تعرفه المنظومة القانونية الحالية.

وأقدم بشكري الجزيل للسيد الوزير المنتدب المكلف بالمدينة على الجهود المبذولة في تحضير هذا النص القانوني وعلى المعلومات والمعطيات الثمينة التي قدمها أثناء عرضه وتطرقه إلى الدوافع الأساسية التي أدت إلى إعداد وتقديم هذا النص الهام المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

كما لا يفوتني أن أنوه كذلك بالجهودات المعتبرة للسادة أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية في تسليط الضوء على بعض النقاط الهامة وكذلك الدراسة والتحليل القيم لمحتوى هذا النص.

وأستسمحكم سيدي الرئيس المحترم، أن أقدم ببعض الملاحظات والتساؤلات والاقتراحات التي



فإن سياسة المدينة لا يمكن أن تقتصر على التحويل التقني للفضاء فقط، فالتفكير في المدينة يتطلب تقييماً دائماً وهذا ما تترجمه سياسة تهيئة الإقليم والفضاء في كل أبعادها.

لذا إسمحوا لي أن نشارككم ببعض الأفكار والاقتراحات التي نراها مفيدة في تدعيم آليات وسياسة المدينة ونذكر منها:

1- التفكير في إعادة تنظيم وتسيير المدن الكبرى الحالية مثل الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة والإسراع في تحديث وضبط مخططاتها التوجيهية للتهيئة العمرانية وفرض احترامها؛

2- وضع مخططات توجيهية للتهيئة العمرانية ومنع التوسع العمراني الفوضوي الذي يشكل خطراً ويهدد مستقبل تنمية هذه المدن؛

3- تحديد - بدقة - الوظائف والصلاحيات التي يجب أن تتكفل بها السلطات المركزية والصلاحيات والمهام التي تسند إلى الجماعات المحلية؛

4- التحكم في تنظيم نمو المدينة؛

5- ترقية الوظائف الجهوية أو الوطنية أو الدولية للمدن الكبرى لسيرمختلف مكونات المدينة؛

6- ترقية المناطق الحضرية المعروفة بالأحياء المنحطة أو المهدة بالانهيار؛

7- التقليل من العجز في التجهيزات شيء ضروري ونشر وتعزيز الخدمات العمومية؛

8- وضع معايير نوعية وكمية للتناسق الشامل لسير وتسيير المدينة؛

9- تعزيز وتحديث دور الجماعات المحلية في تسيير المدينة؛

10- ترقية الثقافة الحضرية والمواطنة؛

11- ترقية صورة المدينة ومحاربة التهميش والفقير؛

12- تعزيز التضامن الحضري وتطوير الديمقراطية المحلية، بإشراك المواطنين؛

13- إستعادة المساحات المركزية للمدينة الحالية؛

14- تقويم المراكز التاريخية؛

15- تحديد وتعريف مكيانزمات تسيير وترقية المدينة؛

16- ترقية المنطق الاجتماعي الحضري للمدينة

جدا.

وفي هذا السياق يجب أن يتم تحقيق أهداف سياسة المدينة المتمثلة في حماية نموها وتراثها المبني والتحكم في تسييرها وضمان تطوير نوعية ظروف الحياة المقدمة لسكانها، وذلك بإصلاح الوضعية الفوضوية التي تطبع اليوم تسيير مدننا وتغطية النقائص التي تخص التسيير العمراني والعجز في توفير الوسائل والإمكانيات الضرورية. ومن هذا المنظور وحتى تكون سياسة المدينة قيد الإنجاز يجب مشاركة كل القطاعات عمومية كانت أو الخواص.

وبما أن هذا القانون الهام هو مجرد قانون توجيهي عام يحتوي تصورات وإجراءات واستدراك الفراغ القانوني الموجود في هذا الميدان فإن أسئلة كثيرة لازالت مطروحة.

■ ما هو مصير مدننا الحالية التي تعرف تدهورا عمرانيا ومعيشيا مستمرا؟

■ كيف يتم التكفل بالمدن والأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية الحالية؟

■ ماهي الإجراءات الصارمة التي تحمي الأراضي الفلاحية من التعسف العمراني الذي نلاحظه وللأسف الشديد يزداد يوما بعد يوم؟

■ هل تملك الجزائر الوسائل اللازمة الحديثة لمسح الأراضي التي تعتبر ضرورية في كل عمل يهدف إلى وضع مخطط عمراني للمدينة؟

■ هل هناك نظام خاص أو قاعدة معتمدة بالنسبة لأنماط بناء السكنات؟

وفي اعتقادي إن إدراج المرصد الوطني للمدينة وإحاقه بوزير منتدب لن يكون فعالا إن لم تسند له صلاحيات واضحة والوسائل المادية اللازمة لتحقيق أهدافه.

■ فلماذا لم ن فكر في إنشاء صندوق للتهيئة العمرانية وتأهيل البنايات القديمة؟

سيدي الرئيس، في الأخير، نرى أنه من الضروري أن نتساءل أيضا حول مستقبل المدينة مع العلم أنها تكبر وتتوسع ولا تزال تخلق حاجيات جديدة، لذا

في العاصمة وحدها وإنما حتى في وهران وقسنطينة والتي تعد من أقدم المدن بالنسبة لبلادنا. ومما يميز أحيانا النمو العمراني هو ضعفه أو سلبياته إذ تبنى أحياءه للنوم فقط، أما النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فيتحتم علينا أن نركب حافلة أو سيارة أجرة لنلتحق به، نظرا لافتقار بعض البلديات وحتى في العاصمة، نأخذ على سبيل المثال بلدية وادي قريش، كم لديها من مداخل الضرائب ومن النشاطات الموجودة في إقليمها؟ لا يوجد! هي بلدية تنتظر ميزانية تأتيها من الحكومة. أظن أن العقد الأساسي الذي يربط الشعب بدولته يتمثل في إعادة النظر في حجم البلديات وفي محتواها فيما يخص النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وفي نفس الوقت نعمل لنلزم المواطن أو المجتمع المدني بلعب دوره الكامل من حيث تمثيل المواطنين تمثيلا صارما. كانت لي شخصا نقطة خلاف مع أحد الولاة لن أذكر اسمه حيث قال: «أنا هو المجتمع المدني!» هذا عبثي! فأت كل الشعب! أظن أن هناك ما ينقص في هذا القانون، لكنه مادام تكلم عن سياسة تنظيم وتسيير المدن، ماهو مكان ودور المجتمع المدني؟ ماهو التعريف الرسمي للمجتمع المدني؟ نحن نعرف أن التعريف الرسمي للمجتمع المدني موجود دوليا؛ أما عندنا فلم نخصص له قانونا يفسره ولا حتى تشريعا يتضمن الواجبات والالتزامات والدور الذي لابد أن يلعبه مع السلطات حتى نخرج من هذا المأزق والسلبيات أو اللغة السلبية، هناك أشخاص أحيانا يقولون: ليس لدينا مجتمع مدني أو هو غير مهيكلا أو منظم وبالتالي لا يلعب دوره! أعطوا المجال للمجتمع المدني حتى يتنظم، لابد له من قانون ليعرفوا واجباته وحقوقه ودوره! هذا ما يسمح لنا بالقول إن النسيج الجمعي فيه وعليه، هناك جمعيات لها تمثيل لكنها إن لعبت دورها انطلاقا من موقع مستقل فهي غير مقبولة من قبل بعض السلطات، علاوة عن بعض الجمعيات التي أنشئت من أجل الحملة الانتخابية ثم ذهبت، ربما منعها رئيس البلدية أو الوالي! وبالتالي لابد من إعادة النظر

بالنسبة إلى المنطق الاقتصادي.

وفي الخلاصة، وأخيرا إن هذه السياسة تسمح للمتعاملين والفاعلين المحليين من أن يكونوا واعين من أن مستقبل ترابهم متعلق خاصة بقدرتهم على المبادرة وعلى تطوير وتسيير الشركات وكذلك جهودهم لتجنيد كل مواردهم حول هذا المشروع الجماعي والهام؛ والسلام عليكم، وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد خوجة والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

**السيد مصطفى بودينة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. في البداية، مرحبا بالأخ الوزير الجديد والقطاع الجديد والقانون الجديد، هذا القانون الذي يعالج موضوعا هاما والوضعية الخطيرة لمدننا. أشكر كذلك اللجنة التي قدمت لنا تقريرا كاملا يتجاوب مع العرض القيم للأخ الوزير.

في البداية، أقول أنا شخصا إنني أؤيد العرض من حيث منطلقاته وتحليله وأهدافه مائة في المائة. لدي منطلق أساسي أضيفه، إذا قارنا أنفسنا بالبلدان الكبيرة النامية فإن المنطلق الأساسي، هو أن نربط دولتنا بالشعب ويكون هناك عقد لوضع واجبات الدولة تجاه الشعب، بحيث تضمن له الحقوق الأساسية وكذا واجب الشعب تجاه الدولة، إذ لابد أن يؤدي واجباته كاملة، مما يسمح لي أن أقول مهما كان القانون الذي نصادق عليه سيلحق بالقوانين الأخرى لكن أتساءل من يطبقه؟ هل القضية تخص الإدارة أم تخص الوزارة وحدها، أم هي قضية دولة وشعب ككل؟

الملاحظة التي أضيفها اليوم هي أن النمو الديمغرافي سبق بكثير النمو العمراني حيث أصبحنا في إطار سياسة كانت موجودة وأظنها لازالت إلى غاية اليوم تُقدم الإدارة للمواطن لكنها لم تنجح في حين أن المواطن هو الذي يقدم الإدارة، مما يفسر وجود تلك الأكواخ والبيوت القصديرية التي تتراكم، ليس

في هذا الشأن وتكميلاً لموضوع المجتمع المدني في هذا القانون، هناك جانب يخص التنمية العمرانية، لا يمكننا أن نبقي نفكر في البناءات التي ستنجز مستقبلاً فقط بل علينا أن نفكر أيضاً في البناءات الموجودة في مدننا القديمة كالعاصمة، وهران، قسنطينة، وهنا خلف مقر مجلس الأمة انهارت بناية مؤخرًا، كم كانت خسارتنا المالية والبشرية والمادية فيها؟

هناك بعض البلديات ذات ميزانية محدودة، في كل مرة تقوم بإعادة بناء الأرصفة، أي أرصفة هذه؟ تلك الموجودة في الواجهة، أنا أناشدكم هنا لتخرجوا معي الآن من هنا نحو قصر العدالة أو مجلس الأمة لتجدوا الطريق الخاص بمرور السيارات أعلى من الرصيف! كيف بالعمارات تنهار شيئاً فشيئاً في حين هناك من يطالب بالاحتفاظ بالأراضي الفلاحية! أذكركم فقط بشيء يقام عند جيراننا، إن حيّ بارباس هو من أقدم الأحياء في باريس، تم تجديده الآن وأنجزت فيه عمارات ماشاء الله، حسنا فإن ساكنيه جزائريون!

دعونا نعود لبلدنا، هناك عمارات من باب الوادي فساحة الشهداء ثم ساحة البريد المركزي إلى غاية حسين داي مبنية قديماً منذ 1800، ونظراً لقدمها بدأت تنهار الواحدة تلو الأخرى والخطورة الكبرى هي أن العاصمة موجودة على خط زلزالي، فلو لم يضرب الزلزال الأخير شريط البحر ومرّ بالعاصمة فالكل ينهار، لنفكر في مستقبل العمارات القديمة، لا بد أن يتم تجديدها علماً أن هناك عمارات للدولة وعمارات ملك للخوادم، فلماذا لا نمنح تسهيلات لعمارات الخوادم كالقروض البنكية ولو اقتضى الأمر بدون فوائد؟

في إطار المدن الجديدة، لدينا حالتان، هناك مدينة موجودة في حاسي مسعود والحكومة قررت أن تفرغ حاسي مسعود من هذه المدينة الصناعية لتبني خارجاً، وأنا كنت من الناس الذين رفضوا البناء داخل حاسي مسعود وحينذاك اتهمت بإثارة المشاكل، واليوم قرّر أن تكون العمارات والفيلات خارج حاسي مسعود ونتركها منطقة صناعية

فقط.

بالنسبة لجيجل، اتخذت الحكومة بشأنها قراراتين تابعين لبعضهما وعكس بعضهما، القرار الأول أنها عوض أن تكون منطقة حرة تصبح منطقة صناعية، ثم بعد شهر أو شهرين سمعنا بقرار يكمل القرار الأول وعوض أن تكون منطقة صناعية، تبني مدينة صناعية، هذا هو القرار.

السؤال المطروح هل هذا القرار يدخل ضمن تنظيم المدن وتسييرها؟ بوجدنا أن نعرف ذلك على مستوى البرلمان وحتى المعنيون طالما انتظروا كما انتظرنا كلنا الإمام المهدي، ولم تظهر هذه المنطقة الحرة، لا بد أن يكون هناك توضيح وتدقيق ليعرف أهل المدينة ما يجري، فإذا كانت مدينة صناعية، كيف تبني المدينة الصناعية؟ هذا يدعني أرجع إلى موضوع المخططات، صحيح إننا نسطر سياسات وإنني من الناس المقتنعين بأن السياسة التي قُدمت إلينا لا بد أن نصادق عليها في إطار القانون، إننا نرحب بها، ولكننا أيضاً مقتنعون بأن القطاع وحده ليس بإمكانه تحقيق هذه الأهداف وهذه السياسة، إذن فالقضية تشمل جميع القطاعات وتخص المخطط العمراني، نحن نعلم بأن هناك قطاعات أخرى مرتبطة فيما بينها وبوجدنا أن تنظم لقاءات ويحضر فيها البرلمانيون والأحزاب وكذا المجتمع المدني ونطلع إن كانت هناك مخططات، ومادامت هناك إرادة - لأن القانون جاء نتيجة إرادة وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية - فلا بد أن نسير أكثر إلى الأمام ونقوم بمخططات التي من خلالها نطبق هذه السياسة التي صادقنا عليها.

لدي الكثير مما أقوله لكن أكتفي بهذا القدر وأتوقف هنا وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد مصطفى بودينة والكلمة الآن للسيد عمر بويلفان.

**السيد عمر بويلفان:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس،  
السيدان الوزيران،

الإطارات المرافقة،

زميلاتي زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة، اليوم بعد الاستماع إلى عرض السيد الوزير الذي كان عبارة عن محاضرة قيمة مشبعة بالأرقام والوصف الدقيق للعديد من المدن بما فيها مدن العالم، وبعد الاستماع أيضا إلى تقرير اللجنة المختصة المشكورة على التساؤلات المطروحة والاهتمام البالغ، يتبين أن هذا الموضوع هو موضوع يستحق الاهتمام من الحكومة ومن البرلمانيين ومن كل سكان الجزائر لأنه عندما نرى فوضى العمران، وحدة التأثير لأن تأثيرها يمتد إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مما ينجر عنه تكوين الناشئة التي يزرع في وسطها بؤر الفساد، الجريمة، الانحراف، والأمراض والتخلف لأن المدينة هي عنصر أساسي لترقية المواطن وثقافته والرفع من قدراته.

القانون أو مشروع القانون من الناحية الشكلية والنظرية روعة في الجمال، والحمد لله اليوم أننا ندرس في قانون يحكم المدينة وهذه دلالة على أننا بدأنا ننظر إلى التحضر لأن المدينة في الحقيقة وفي اعتقادي هي من التمدين والتمدين هو حضارة، وهنا في هذه النقطة يمكن أن نقول للسيد الوزير ماهي التجمعات السكانية في الجزائر التي يمكن أن نسميها مدنا وفق معنى المدينة والتمدين والتحضر؟

يبقى الآن أن أطرح رؤيتي، أنا أرى أن تنظيم المدينة هو بالأساس مسألة ثقافية، لأنه إذا قام في مدينة أو في تجمع سكاني عدد قليل عشرة، عشرون، مائة، ألف يسهرون على تكوين مدينة ونجد أن ساكنيها - المائة ألف - يحطمون ما يرمز إلى المدينة، إنه لا يمكن أبدا أن نقيم مدينة، إذن الاعتناء أقول الاعتناء لا بد أن يوجه بالأساس إلى المسألة الثقافية، وهنا يأتي دور الإعلام في توعية المواطن لأنني رأيت بعض المواد هنا تنص على إشراك المواطن في تنظيم المدينة، والتشاور مع المواطن في تنظيم المدينة، أنا في اعتقادي وإن شاء الله أكون خاطئا أن هذا المواطن الذي خلق السكن الفوضوي هو الذي نأتي اليوم لنستشيريه كيف

نكون المدينة! أعتقد أنه تناقض والاستشارة توجه بالأساس في مصطلح العلميين والحقوقيين إلى المختص، إذا كنا نستشير الفوضوي لتكوين مدينة أعتقد أننا ذهبنا بعيدا في تحطيم المدينة! المواطن لا يستشار، يؤخذ منه، يُستمع إليه، نعم! أما أن يستشار المواطن فأعتقد أن ذلك سيؤدي بنا إلى اختلالات كثيرة وكثيرة جدا.

من خلال تصفحي لهذا القانون، لاحظت تناقضا، الدولة الجزائرية الآن سائرة إلى نظام الدولة الحارسة، لكن نجد في القانون أن الدولة تعكف على مكافحة كذا وترقية كذا وتطوير كذا وفعل كذا، والمواطن غائب تماما، ويستشار، لا! أنا أقول إن المواطن يشارك في نظافة المدينة، في ثقافة المدينة، في تطوير المدينة، لأنه إذا كان عنصرا في تلوين المدينة وعنصرا في اقتلاع أشجار المدينة، لا يمكن أن نكون مدينة، إذن فالدولة الحارسة تنظم ولا تكافح، أجد هنا أن كثيرا من المواد فيها مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء، ترقية التضامن، ترقية وتطوير كذا، المحافظة والحرص على كذا، كلها منسوبة إلى الدولة، الدولة حارسة، هناك متدخلون، هناك المرقّي والساكن والتاجر والمثقف والمعلم والدولة حارسة، هذا الحارس يجب أن يكون قويا وعندما يكون الحارس قويا ولا يدخل اللعبة فإن الفريق المحروس يعرف جيدا قواعد اللعبة والانضباط وبالتالي يكون الميدان جميلا.

أيضا لماذا استشارة المواطن؟ علما أن الدول الآن أنشأت المدينة الرقمية ولاننا نحن نستشير المواطن، لكن لا عليه! ما دمنا لم نصل بعد إلى المدينة الرقمية! ولكن على الأقل نسير نحو التسيير العلمي هذا هو الأساس في ترقية المجتمع وترقية المدينة.

وجدت في القانون كثيرا من الأمور في حق المواطن، لكن أين هي واجباته؟ ولم تحدد أيضا المسؤوليات، هناك تنسيق وتشاور لكن من ينسق ومن يشاور ومن يعاقب؟ لأنني أعتقد أن الوزارة التي سهرت على تقديم هذا القانون الرائع ستنتهي مهمتها بعد المصادقة عليه وتوجد أطراف أخرى



تمدين الريف وتريفت المدينة! بهذه العبارة! أما فيما يخص الهندسة وكل ما يتعلق بتقاليدنا فحدث ولا حرج، لماذا؟ فبالنظر فقط للدول المجاورة لنا - وقد ذكرها في وقت مضى السيد الوزير - تجدُ القرميد أخضر لأنه يعبر عن قيمة الدولة، فأين نحن من ذلك؟ هذا ما أردت أن أقوله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عمر بويلفان، الكلمة الآن للسيد ميلود حبشي.

**السيد ميلود حبشي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،  
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام،  
زميلاتي، زملائي.

إضافة إلى ما تفضل به الإخوة المتدخلون على كل حال سيكون تدخلني في إطار عام لذا أقول إننا عندما نتكلم عن المدينة نتكلم قبل كل شيء عن العمران والحضارة، فالعمران هو الشاهد الوحيد ليبقى بعد زوال الدول والحضارات ويدل أيضا على مدى التطور الحضاري والفكري الذي عرفه أو يعرفه كل مجتمع والدليل على ذلك كل من الحضارة الإغريقية، الرومانية وقبلها الحضارة الفرعونية، الفارسية، حضارة الصين، حضارة الهند في آسيا وحضارة الأزتک والمايا في أمريكا الجنوبية... إلخ. وبالقرب منا أو ما نتبناه الحضارة الإسلامية، واليوم الحضارة الغربية المهيمنة لكن منذ بروز الثورة الصناعية وخاصة منذ القرن العشرين بدأت تعرف المدينة وظائف أخرى خاصة الاقتصادية منها لذا أصبحت مجال استقطاب وأيضاً بدأت تظهر فيها مباني وهياكل لم تعرفها على مر التاريخ من قبل، مثلا المصانع، المحلات التجارية الكبرى، الشوارع الكبيرة، المباني السكنية الجماعية ذات الطوابق العديدة، السكة الحديدية... إلخ، فزيادة على

ستسهر على تطبيق القانون من بينها - عندما ننظر في المدن - مصالح التهيئة والتعمير بالمدن التي تفتقر لسيارة كوسيلة تنقل في مدينة يقطن بها 150.000 ساكن مع استفحال انتشار ظاهرة السكنات الفوضوية ونقوم نحن بمناقشة القانون ومن ثمة المصادقة عليه! أعتقد أن عملية تحديد المسؤوليات والعقاب، لأن آخر مادة اطلعت عليها موجودة بهذا القانون أي المادة 25 تنص "... يمكن اتخاذ إجراءات تحفيزية أو ردية..."، "يمكن!" وحبذا لو نصت المادة في كثير من الأحيان على العقوبات؛ أقول تحديد المسؤوليات لأننا إذا لم نحددها نجعل القانون غير قابل للتطبيق ولأننا في بعض الأحيان حتى عندما نحدد المسؤوليات، وقد سبق وأن صادقنا على قانون التعمير من قبل، الذي يعطي الحق لرئيس البلدية في هدم البناء الفوضوي دون اللجوء إلى العدالة، وأنا شخصيا كنت معارضا لهذه الفكرة لكن ولحد الآن لم يطبق فرئيس البلدية يخوض سياسة جعلت من البناء الفوضوي يزداد بقوة وبكثرة وما يبهر سكوتة عن هذه الآفة سبب واحد وهو أن يحظى بالرّضى، وبناء الدولة لا يجدي إن استعملنا هذه الطريقة بل بالعكس فبناء الدولة يستدعي الصرامة والحوافز وبالرّدى لأننا يا إخواني نتحسر على دولتنا عندما نزرور البلدان الأخرى، أين المدينة في الجزائر؟ أين هي المساحات الخضراء؟ أين هي الطرق؟ صدقوني أن الطرق بمدن عديدة قد تم قطعها؛ أقيم بكل المساحات الخضراء بنايات يعني فلا قدر الله، لا قدر الله ونتمنى أن يحفظ الله الجزائر لو وقع زلزال بومرداس بالجزائر فلن نجد أين ننصب الخيم! لا نجد! أعتقد أنه يجب أن نتبع ونطبق الأمور العملية، القطاع المعني بكذا يكلف كذا وتحت رقابة القانون وعقاب السلطة وتحفيزها.

بالنسبة لمسألة توزيع السكان، ترددت هذه الكلمة عند الكثير فالسكان لا يوزعون، هي ليست بالعملية القصرية، لسنا نحن أو أية سلطة هي التي توزع السكان بل هي الحوافز، وقد تكلم السيد الوزير ونحن أيضا قد تكلمنا وقلنا إن العمران بالمدينة أو حتى الريف قد افتقد لطابعه بحيث



وكذا التسيير الجوّاري وهذا هام جدا، وقد حددت المادة 13 أيضا أن الدولة تبادر وتدير سياسة المدينة وتحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

وتنص المادة 16 أيضا على مساهمة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين ويؤكد هذا مرة أخرى أن القضية تهم كل السلطات والهيئات حتى المواطن البسيط؛ وعلى كل حال فإن مسألة إشراك المواطن ليس بالجديد عندنا حيث تم إشراكه في تسيير شؤون المدينة أو الحي يعني ما يسمى بـ (Co-ville) وكذلك عن طريق جمعيات الأحياء.

تكلّمت في بداية تدخلني عن العمران ومسار المدينة عبر التاريخ لأبين أن العيش في المدينة نمط حضاري راقٍ أما نحن فمدننا ليس لها من ذلك إلا الاسم (إسمحووا لي على العبارة) حيث تتخبط جلها في المشاكل والسلبيات أذكر منها الآفات الاجتماعية، تراكم الأوساخ، البناءات الفوضوية، ظاهرة انتشار التجارة غير الشرعية فوق الأرصفة وهذا ما أدى بالمارة يزاحمون السيارات في الطريق لعدم وجود متسع بها، بناء أحياء كبيرة بدون مرافق (Des cités dortoires) إنشاء تجزئات سكنية (Des lotissements) وتركها بدون تهيئة، الفوضى في النقل الجماعي، عدم تخصيص أماكن لوقوف السيارات والظاهرة الجديدة هي انتشار الممهلّات بدون مراعاة أية مقاييس بالرغم من أنه يوجد مرسوم تنفيذي يحدد هذه الممهلّات وصفتها، والأمثلة كثيرة، وحسب رأيي الخاص أجد أن المشكلة ليست في نقص القوانين ولكن في عدم تطبيقها، وأيضا في اللامبالاة! أظن أن الترسانة القانونية والتنظيمية الموجودة كقانون التوجيه العقاري، القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير، القانون الخاص بالنقل، القانون الخاص بالنفايات والقانون الخاص بتهيئة الإقليم... إلخ من القوانين وكذلك المخططات المحلية كـ (Le PDAU) أو (Les POS) أو حتى داخل السكن (Les Tol) يعني كلها موجودة.

لذا اسمحووا لي سيدي الوزير، أن أقول إن المهمة صعبة وكبيرة وصعبة جدا فكيف بإمكاننا سيدي

هذه الوظائف برزت فكرة العيش معا، هذه هي فكرة المدينة وبالنسبة لي هو الأساس لتعريف المدينة. أمّا عندنا في الجزائر ومنذ الاستقلال نلاحظ أن التوسيع العمراني قد ازداد بشكل كبير وكبير جدا؛ المثال على ذلك هو مدينة الجزائر العاصمة حيث إنه من الموقع الروماني المسمى إيكوزيوم إلى غاية سنة 1962، كان يبلغ عدد سكان الجزائر العاصمة ما يقرب 500 ألف نسمة وهو الآن يقارب 03 ملايين ساكن، يدل هذا أنه خلال أربعين سنة تضاعف عدد السكان بالمدينة إلى خمس مرات وينطبق هذا على جميع المدن الجزائرية؛ هذا حسب رأيي يرجع السبب الرئيسي إلى عدم وجود استراتيجية تهيئة الإقليم.

هناك تزايد عمراني حقيقة، ولكن بلادنا تعاني من هجرتين، هجرة من داخل الوطن إلى المناطق الشمالية حيث تتمركز بها جميع الأنشطة وهناك نزوح ريفي أي من الريف إلى المدينة؛ ويكمن الحل - في رأيي - في إعادة انتشار الأنشطة الاقتصادية والخدمات داخل الوطن وكذا خلق ظروف العيش الكريمة لجعل هذه المناطق أكثر جاذبة، هذا في الإطار العام؛ ولقد سررت كثيرا عندما تم الإعلان عن إعادة تشكيلة الحكومة وإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمدينة وهذا من أجل بلورة سياسة جديدة للمدينة وكذلك كإطار تنسيق وتشاور بين مختلف الهيئات والقطاعات والتفكير واقتراح التدابير والوسائل اللازمة لصالح المدينة الجزائرية.

وخير دليل على هذه الديناميكية الجديدة هو مشروع القانون المطروح أمامنا للنقاش والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، بالرغم من قلة مواد المحددة بـ 28 مادة لكنه يكتسي أهمية بالغة وقصوى بحيث الأمر لا يهم الوزارة المكلفة بالمدينة فحسب بل يهم جميع القطاعات الوزارية ومختلف هيئات الدولة: قضائية، أمنية، إدارية جميعها، لذلك نجد 26 نصا قانونيا مذكورا ومؤشرا عليه في الديباجة ولقد ذكرت المادة الأولى أنه يتم إعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري منسق ويتم وضعه حيز التنفيذ في إطار اللاتمرکز واللامركزية

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،  
السيد الوزير المنتدب المكلف بالمدينة والإطارات  
المرافقة لكم،  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،  
زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.  
السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئ الوزير المنتدب  
المكلف بالمدينة على العرض والتقديم القيم لهذا  
القانون التوجيهي الخاص بالمدينة والذي يعد في  
اعتقادي مبادرة جد حسنة وخطوة مهمة وبناءة  
لإعادة الاعتبار لمدننا وأحيائنا التي ظلت ومنذ  
الاستقلال خارج الأطر التنظيمية والقانونية ولا تخضع  
إلا لمنطق الفوضى والتجمعات القروية والجهوية  
الضيقة، إنها لخطوة مباركة ونافذة نفتحها من  
خلال هذا القانون على مستقبل تسيير وتحسين  
ظروف معيشتنا داخل أحيائنا ومدننا، بعد هيمنة  
الإسمنت والبناءات الفوضوية وغياب سياسة رشيدة  
واقعية للحياة الجزائرية بمفهومها الواسع، مفهومها  
الثقافي والاجتماعي داخل المدن والتجمعات السكنية،  
فقد ظلت المدن الجزائرية طيلة عقود طويلة وعبر  
مختلف البرامج التنموية والتقسيمات الإدارية  
المتعاقبة، ظلت مع الأسف عبارة عن تجمعات بل  
ومحتشدات سكنية تسيير حسب الأهواء وفي غياب  
أدنى شروط الانسجام والتناسق في نسيجها  
العمراني بمحتواه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي  
كما قلت، وهو ما تولد وولد الانفجار السكاني الذي  
نعرفه ونعيشه - مع الأسف - ويكون قد تسبب حتى  
في تفاقم ظاهرة الإرهاب الهجمي الذي عشناه طيلة  
عشرية وأكثر وأيضا في ظهور الكثير من الجرائم،  
في حين أن المدينة هي بمثابة الوعاء الذي تنصهر  
فيه كل هذه العوامل التاريخية والحضارية والثقافية  
بمجتمعنا.

واعتبارا من كل هذا فقد جاء هذا القانون لإعادة  
الاعتبار لدور المدن وخلق الانسجام المفقود حتى  
الآن بين مختلف الفاعلين في هذا الفضاء الحيوي  
الذي يعد مصدرا للحياة ومبعثا للنشاط والثروة

الوزير التكم عن المساحات الخضراء وأغلب المدن  
الجزائرية تعاني من مشكل نقص الماء الصالح  
للشرب؟ كيف نتكلم عن مدن عريقة ونترك أحياء  
ومعالم تاريخية تتهدم كقصبه الجزائر العاصمة  
وكذلك هو الشأن بالنسبة لتلمسان ووهران وقسنطينة  
وكثير من المدن الجزائرية العريقة؟ كيف نتكلم عن  
مدن لها أصالة وطابع خاص يميزها عن غيرها  
ونحن ننشئ مجموعات سكنية ومنشآت عمومية  
ذات نفس التصميم من شمال الوطن إلى جنوبه ومن  
شرقه إلى غربه؟ كيف كدولة وكمجتمع لا نستطيع  
إرغام مواطن أن يبني مسكنا فرديا ويحترم رخصة  
البناء والتصاميم؟ زد على ذلك ظاهرة البناءات  
الفوضوية التي تشوه وجه كل المدن الجزائرية  
بدون استثناء! مع ذلك أظن أن الأمل يبقى موجودا  
لتفادي أخطاء الماضي وتطبيق القوانين بصرامة  
خاصة بعد إنشاء الوزارة المكلفة بالمدينة وإصدار  
القانون التوجيهي للمدينة الذي أظن أنه قد جاء في  
الوقت المناسب مع انطلاق برنامج دعم النمو  
الاقتصادي لفخامة رئيس الجمهورية الذي من بين  
أهدافه إنجاز العديد من التجهيزات العمومية  
والهياكل القاعدية وخاصة برنامج مليون سكن  
والعديد من المدن الجديدة، نتمنى في إطار إنجاز  
هذا البرنامج أن تراعى كل هذه المشاريع النوعية  
والجانب الجمالي لكي تصبح مشاريع هيكلية  
(Des projets structurants) لبعث العمران والمدينة  
الجزائرية، فإذا كان لابد من العمل الرديء لاحترام  
القوانين يجب أيضا القيام بعمل تحسيبي لترسيخ  
فكرة العيش معا في المدينة؛ وشكرا على حسن  
إصغائكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ميلود حبشي،  
أضيف السيدة زهية بن عروس في قائمة المسجلين  
المتدخلين في النقاش كآخر متدخلة.

**السيدة زهية بن عروس:** شكرا سيدي الرئيس.  
بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام  
على أشرف المرسلين؛

بالنسبة للسكان ومن ثمة بالنسبة للمواطنين.  
وعلى هذا الأساس فقد حمل إلينا هذا القانون جملة من الإجراءات والترتيبات التشريعية والقانونية حتى تسترجع المدينة دورها وأكثر من ذلك رونقها وبعدها الحقيقي في حياتنا وحياة الأجيال المتعاقبة بعدنا، وأود هنا أن أقترح على السيد الوزير المحترم إلى جانب الإجراءات التحفيزية المتضمنة في نص هذا القانون والتي أستحسنها كثيرا أن تكون التفاتة خاصة إلى المدن التاريخية عندنا في الجزائر وإلى المواقع الأثرية مثل مدينة القصبة العتيقة وأشير إلى أن الحكومة قد صادقت على مخطط الإنقاذ لكنه لم ير النور إلى حد هذه الساعة، والسهر أيضا على التعامل مع القطاعات المعنية كالثقافة، السياحة، البيئة، للحفاظ على كل هذه المعالم التاريخية ومن ثمة نشر ثقافة المدينة والتمدن إن صح التعبير.

وأكثر من ذلك العمل بالتنسيق مع المجموعات المحلية المتمثلة في البلديات والولايات على إشراك المواطنين في تسيير شؤون حيهم ومدينتهم والحفاظ على طابعها المميز؛ فالصحراء ليست كالشمال ولكل مدينة ولكل منطقة طابعها المميز.

وهناك عمل كبير يمكن القيام به أيضا - السيد الوزير - مع قطاع الثقافة خاصة كاستغلال إبداع طلبة وخريجي المدرسة الوطنية للفنون الجميلة مثلا وكل المبدعين في قطاع الفن التشكيلي من أجل إعطاء الصورة الجميلة والمنظر المشرق واللائق لمدننا وأحيائها ولو بلمسة أو ريشة فنان أو رسام تشكيلي قد تعيد بهاء وجمال الجزائر وما أدراك ما الجزائر.

مرة أخرى، أشكر السيد الوزير المكلف بالمدينة وكذا أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية على صياغة وبلورة هذا القانون الذي أتمنى أن يكون المتنافس الذي تسترجع بفضلها المدينة والحي في الجزائر دورهما الحيوي والأساسي في حياتنا اليومية وفي وجودنا كجزائر، كتاريخ، كتقافة وحضارة، شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة زهية بن

عروس.

في نهاية هذه المناقشة العامة أحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة، مكلف بالمدينة، للرد على استفسارات الأعضاء، شكرا.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول أيضا لسيدات الفضليات وسادتي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة على مناقشتهم الثرية والإثراءات التي ما من شك أنها ستغني هذا القانون وما من شك أنها ستضع له معالم على طريق التجسيد والتطبيق الذي ظهر جليا كانشغال رئيس في مداخلات وإثراءات ومناقشات السادة المحترمين، أعضاء مجلس الأمة.

وإن سمحتم، سأحاول أن أضيف المزيد من الإيضاحات على كثير من الأسئلة التي طرحت ولو أن العديد منها كان عبارة عن إثراء حقيقي وفي نفس الوقت تعبيراً عن انشغال ظل يؤلمنا جميعاً بالنسبة لوضع المدينة.

وعلى كل يجب أن نكون متفائلين منذ الوهلة الأولى لأن الوضع المؤلم والذي عبر عنه السيد الرئيس في مداخلته المكتوبة هو الوضع الذي نشترك فيه جميعاً وأعتقد أنه لا يختلف فيه أي كان، المواطنون أو المسؤولون مهما كان تواجدهم في سلطات مركزية أو إقليمية أو محلية، ولكن يجب أن نتذكر أنه من رحم الآلام تولد الآمال وأعتقد أن هذه الوضعية الشائكة للمدينة وهذا الوضع المؤلم هو في حد ذاته الذي يجب أن يتحول إلى دافع من شأنه أن يحول الطاقات الكامنة في المدينة وفي الفاعلين فيها إلى طاقات حركية ومن شأنه أن يحول الوضع المؤلم إلى وضع متفائل جداً، وأكتفي بموضوع هام؛ صحيح أننا بالنظر إلى وضعية المدن الكبيرة ولا سيما الحواضر الكبيرة والمتمثلة في الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران وعنابة فوضعها فعلاً صعب ومتأزم ومعقد جداً.

يهدف القانون بالدرجة الأولى إلى وضع سياسة علاج ولكن في آن واحد يؤكد على سياسة الوقاية،

وأعتقد أنها تتطلب توضيحا هاما جدا فالمادة التي تنص على أنه "يمكن وليس دائما لعدة جماعات محلية أن تسير مدينة"، في الحقيقة نرى أن المادة لم تقر بهذه العبارة بل نصت على أنه "يمكن لعدة جماعات محلية أن تشترك في مشروع معين أو في وضع تنمية معينة" لماذا؟ لأن الظاهرة المعروفة الآن وهي تشابك المدن، نجد توسعة للمدن التي تعدت الحدود الإدارية المتعارف بها، أعطي مثلا بسيطا موجودا بجانبنا مدينة القليعة وفوكة، تداخلتا ولم يعد هناك حد إداري بينهما، يمكن - وهو موجود على مستوى العالم - للجماعات المحلية في هاتين المدينتين وفي هذه المنطقة بالذات أين تداخل البناء والتعمير أن تنشئ منجزة أو مرفقا عاما مشتركا بين المدينتين يستفيد منها سكان البلديتين أي سكان الجزائر بصورة عامة، لأن هذه الآلية لم تكن موجودة وحاول هذا القانون إدراجها لأن الظاهرة معروفة بتداخل وتوسع المدن فنحن بصدد محاولة إيجاد إطار قانوني يؤمن للجماعات المحلية مرافق مشتركة باعتبار أن فارق المسافة بين البلديتين بسيط وكل منهما يحتاج إلى مدرسة والإمكانيات غير متاحة، يقترح القانون مدرسة وملعبا مشتركا ومسبحا وكذلك فضاء عموميا مشتركا بينهما، إذن هذا هو المقصود من نص هذه المادة وهي موضوعة تحت شرط إمكانية أي "يمكن".

القانون لا يهدف صراحة لإيجاد بديل في تسيير المدن، لدينا دستور يحدد ماهية الجماعات الإقليمية وكل من قانون البلدية والولاية يحدد أن التسيير للإقليم البلدي أو المحلي بصورة عامة من صلاحية أو من سلطة الجماعات المحلية، فالهدف الأساس الذي جاء به هذا القانون ليس إيجاد بديل التسيير أكثر مما يثمن ويفعل أدوات التسيير، لكن الذي يهمله هو طريقة وضع أدوات جديدة ومكاملة ليست بديلة، توجد أدوات كثيرة حاليا، هي أدوات مكاملة يضيف إليها فعالية أكبر من أجل نمو المدينة والوصول بها إلى نمو متكامل، نمو منسجم، نمو مستديم برؤية الاستدامة، النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي وضرورة أن نفكر بأنه لا يمكن

فالمقصود بالعلاج هو أننا نحاول من خلال القانون وما يتبعه من نصوص تطبيقية وتنفيذية إلى وضع وصفة علاج لكل الأوضاع ولكل الأسباب التي أدت إلى الوضع الذي نعيشه، لكن الأهم من هذا، هو كيف نضع سياسة وقائية تمنع معاودة ظهور هذه المشاكل الحضرية في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد؟ الأمر الذي يجعلنا متفائلين أكثر وحسب آخر إحصاء لـ (L'ONS) لسنة 1998 أننا نجد حوالي 579 تجمعاً حضريا وهي حاليا أكثر من 600 بالتقريب، صحيح أن فيها أربع حواضر كبرى، وحقيقة أنه يوجد 39 مدينة كبيرة - سنة 2004 - يبلغ أو يفوق عدد السكان بها 100 ألف، صحيح أنه توجد مدن متوسطة يتراوح عدد السكان بها بين 50 و 100 ألف عددها 28 و 34 مدينة لكن المهم أن الـ 450 تجمعاً حضريا لو نتمكن بتنسيق وتظافر الجهود وبالتشاور بين جميع الفاعلين في المدينة أن نضع الطريقة التي تنمو معها المدينة بطريقة متكاملة وبطريقة منسجمة وبطريقة نتفادى من خلالها كل ما عرفناه من اختلالات فهذا في حد ذاته - أعتقد - يعتبر إنجازا كبيرا وكبيرا جدا، الـ 450 تجمعاً كلها مدن صغيرة، لو وفرنا لها أدوات التخطيط والتهيئة والتعمير والاستشراف، التقييم، الرصد وأدوات المتابعة سنجنب على الأقل الأجيال القادمة الأزمات التي تعيشها المدن حاليا، وأعتقد أنه أكبر دافع يجعلنا لا نغرق في المدن الكبرى ولكن يجب أن نفكر بعيدا في كل الإقليم والـ 600 تجمع حضري يضم حول جانبيه 8 من 10 سكان سيحظون بالاستقرار في هذه التجمعات السكنية.

أعتقد أننا متفائلون جدا بالرغم من إعادة تكرار السؤال الذي كان يطرح دائما هو كيف ستطبق هذه السياسة التي سأعود إليها؟

أبدأ أولا بالأستاذ الطيب ماطلو الذي تعرض إلى هذا الموضوع وكل ما كان يخشاه هو الجانب التسييري الذي قال بأن النص قد غفل عنه، وقد تحدث عن نص المادة 22 التي تتحدث عن الجماعات المحلية وضرورة إنجازها أو وضع سياسة المدينة موضع تنفيذ وكان إثر تخوفه قد طرح إشكالية



العاصمة أن تبني مدن جديدة كاستثناء أو ما يسمى بالمدن المحيطة أو (Les villes satellites) على غرار مدينة سيدي عبد الله، بوينان، الناصرية إلى غير ذلك وهكذا.

إذن القانون يستثني فقط الحواضر الكبرى التي يمكن لها أن تبني هذه المدن الجديدة نظرا للاختناق والأزمة الكبيرة التي تعيشها هذه المدن ولكن بقية الإقليم يحدد له الهضاب العليا كخيار والخيار تم بموجب قانون، باستثناء الحواضر الكبرى، أو المدن المحيطة بالحواضر الكبرى.

أعتقد أننا قد تحدثنا عن نص المادة السادسة التي أقرت في مضمونها التضامن بين البلديات، فمن بين مبادئ القانون هو ضمان التماسك والانسجام الاجتماعي الحضري وفي نفس الوقت نجد المادة 22 التي تمنح الإمكانيات للجماعات المحلية أن تقوم بإنجازات مشتركة، فهو نوع من التضامن بين البلديات، إذن القانون يأتي بأمر جديد تمكن البلديات من التضامن فيما بينها.

يقول الأستاذ إن نص المادة 07 قد أغفل ذكر ما يتعلق بتهيئة الإقليم، أقول لا فالقانون الحالي مبني كلية على فكرة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الصادر في ديسمبر 2001 وعند عرضي قبل قليل أدرجت كل المستندات التي يستند إليها هذا القانون والمتمثلة في:

(1) تعهد الرئيس؛

(2) إلزام الحكومة؛

(3) قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يعني أن الأساس الذي يرتكز عليه هذا القانون منبثق من المادة 43 الموجودة بقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

الأستاذ قداري بن حرز الله مشكور، لأنه أسهب في أهمية التنمية البشرية التي تشكل ركيزة في الوصول إلى تنمية مشتركة متوازنة، وأعتقد أن القانون لم يغفل هذا، ووضع التنمية البشرية بمثابة مبدأ من المبادئ الإحدى عشرة التي تبني عليها المدينة، فقد أردنا من خلال وضع سياسة للمدينة أساسا - عندما نفكر في تنمية أو توسيع المدينة - أن

للتنمية أن ترهن مستقبل الأجيال القادمة؛ هذا فيما يتعلق بالموضوع البيئي والموارد الطبيعية.

نفس الشيء وبالرغم من أن قضية المدينة الجديدة قد طرحت في العديد من الأسئلة وقيل إن القانون لا يتعرض للمدينة الجديدة ومثلما ذكر بعض الأساتذة أن قانون ماي 2002 مخصص للمدن الجديدة وهو يتحدث بصفة مدققة عن كيفية إنشاء هذه المدينة الجديدة وفي نفس الوقت يقر بعدم إنشاء هذه الأخيرة إلا بتحديد حجمها السكاني ووظائفها؛ فلا يمكننا بناء مدينة دون إبراز الدور أو الهدف المنوط بها فيجب أن تحدد الوظيفة والطابع الذي يميزها فهل هو طابع ثقافي وهل هو طابع التكنولوجيات وهل هو طابع صناعي أو رياضي؟ ولكي يحدث تكامل وتناسق بين المنشآت والمرافق الموجودة بالمنطقة في آن واحد مع الوظائف المرسومة لها، ففي السابق كنا نتكلم عن المدن الجديدة بطريقة عشوائية لكن منذ صدور قانون ماي 2002 الذي أقر عدم إنشاء أية مدينة جديدة إلا بصدور مرسوم تنفيذي معناه أن القانون قد خصها واعتبر أنها ذات منفعة وطنية أي ذات مصلحة وطنية ولذلك يجب أن تنشأ بموجب مرسوم أي يجب أن نفرق في هذه الحالة بين التوسيعات التي نعتبرها (La nouvelle ville) وبين (La ville nouvelle) التي أدرجها القانون، إذن المدن الجديدة محددة الحجم السكاني ومحددة الوظائف ويشترط طبعاً كيفية بناء هذه المدينة وكذا تحديد الخطوات من (أ) إلى (ي) من أجل أن تكون هذه المدينة متكاملة ومنسجمة، وأغتنم الفرصة لأرد على السؤال الذي تقدم به أحد الأعضاء ومفاده أن القانون حقيقة ينص أن تبني المدينة إما في مساحة شاغرة أو حول نواة موجودة مسبقاً باعتبار أن قانون المدن الجديدة منبثق من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي يؤكد على خيار الهضاب العليا وأن المدن الجديدة لا يمكنها أن تتواجد إلا بالهضاب العليا أو الجنوب لكن القانون الحالي قد استثني الحواضر الكبرى نظراً للظرف الذي تعيشه مدينة الجزائر العاصمة ولذلك فإنه قد أقر فيما يخص

ونحن بصدد مباشرة عملية إعادة التأهيل! هذا تبذير للأموال وإهدار للطاقات المادية والمالية والبشرية وغيرها ولا يعقل هذا!! فإن قمنا بتهيئة الحي من البداية وأشركنا المواطنين وأقحمناهم في مسائل تجعلهم يتحملون المسؤولية معنا ما كان للحي أن يتدهور بعد عامين، فالمنطق أن يعاد تأهيل أي حي سكني بعد 15 سنة وليس بعد عامين! أنا متفق مع الأخ قداري بن حرز الله بضرورة إعطاء أهمية مطلقة لاستكمال الحي من جوانب التهيئة والمرافق الجماعية المكتملة له.

تطرق أيضا لنص المادة الرابعة التي تحدثت عن تصنيف المدن حسب كثافتها السكانية فهذا غير ممكن، فيجب أن نفرق هذه المادة الرابعة مع المواد التي تليها، فتصنيف المدن لم يكن وفق الحجم السكاني، فهذا الأخير نجده عاملا من بين العوامل وخلال إعطائنا تعريف للمدينة وللتجمع الحضري قلنا بأنه فضاء حضري ذو حجم سكاني معين يحتوي على وظائف وقد حددنا الوظيفة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذن المدينة ليست مصنفة حسب عدد السكان فإن بلغ 100 ألف أو 200 ألف اعتبرناها مدينة كبيرة لا! نحن نشكك أن بالمدينة كثافة سكانية وهي تقتصر للوظائف، بل بالعكس فإنها قد تخلت عن وظائفها كلية! فأنا أطمئن الأخ بأن التصنيف إضافة إلى مواد أخرى، ويجب أن نعترف أنها كانت من بين اقتراحات السيد فخامة رئيس الجمهورية شخصيا عندما طرح ملف المدينة ولقد أضفنا الموروث الثقافي والمعماري للمدينة في التصنيف وسيتكفل هذا بكثير وبالعديد من الانشغالات التي طرحها الإخوان الأساتذة في مجال أو موضوع الموروث المعماري والثقافي والحضاري في مدننا أي المدن القديمة وهو كذلك عامل أساسي يدخل في تصنيف المدن.

أجيب مباشرة هنا قبل أن أصل إلى الانشغال، عندما طرحنا الموضوع وصل مباشرة إلى الولاية، فالإخوان بولايات الجنوب طرحوا إشكالية كان مضمونها لو اعتمدنا هذا التصنيف وحده فسيحدث نوع من الاختلال في مدن الجنوب الذي يحتوي على

يحضر في أذهان الفاعلين في المدينة سواء الدولة أو الجماعات المحلية أو المرقين أو المجتمع المدني فيجب أن يحضر في أذهاننا - ليس كما قال الإخوان وأشاروا إليه - أن دور المدينة لا يقتصر على النوم بل يجب أن تكون ذات وظائف وذات أدوار وأن يكون لوجودها غاية من بينها التنمية البشرية ففي النهاية الإنسان الجزائري هو هدف وغاية كل تنمية ولكن وفي آن واحد هو وسيلة وبالتالي يجب أن نضع المنظومات البشرية كمبدأ أساسي فيما يخص قضية المبادئ؛ إذن أقول إن الأستاذ قداري بن حرز الله قد شخص وضع المدينة وأسهب معنا في تدقيق أوضاعها بصورة عامة ونحن متفقون معه ومافي ذلك من شك.

موضوع غياب التهيئة رغم حضورها قانونا، نعم هذا من بين المشاكل الكبرى، نبني منطقة للسكن فتعترضنا أحيانا عراقيل وظروف مثل نقص الأموال أو الإمكانيات المالية، كان هذا سابقا والمهم الآن هو بناء العمارات، وهذا هو هم الدولة الجزائرية منذ سنة 1962، فهي تعيش تحت ضغط الطلب الملح للسكن ولذلك قيل يجب أن نبني والمهم أن يسكن المواطن! نقول إن قانون المدينة الحالي يؤيد هذه الفكرة، أي نعم المهم أن يسكن المواطن لكن يجب أن نضيف سؤال آخر وهو كيف يسكن؟ هذه هي النتيجة التي نريد أن نصل إليها، ففي حالة عدم تهيئة الأرضية الموجودة فوقها التجمعات السكانية وفي العديد من الحالات الثمن الذي نقتصده في عدم تهيئة المحيط يعود بأضرار مضاعفة على التجمع أين نجد أنفسنا بعد سنتين أو ثلاث أو أربع في مرحلة إعادة التأهيل (La réhabilitation)، (La requalification) واسمحوا لي أن أذكر على سبيل المثال مدينة قد زرتها وأثناء تفقدنا لإعادة تأهيل حي سكني تدهورت سلالم العمارة الموجودة به كلية فكل المنشآت المتصلة به متدهورة وحتى المحيط وبعدها تقدمت السلطات المعنية بإفادتنا بتقرير عن كل الإمكانيات والأموال المرصدة من طرف الولاية والدولة سألتهم متى تم إنجاز هذا الحي؟ منذ متى؟ تصوروا بأنه قد أنجز منذ عامين فقط والله العظيم!!

أنفسنا أمام فوضى، إذن فلتكن الدراسات ذات قيمة وتستغرق الوقت اللازم ولكن تجعلني أستشرف عندما أبنى مدينة لا أواجه أدنى مشكل مدة 25 سنة أقل ما يمكن، لكن ليس بعد عامين تواجهنا المشاكل. المادة 17 وأعتقد أنها كانت محل انشغال مشترك عند الكثير من السادة أعضاء مجلس الأمة والمتعلقة بإشراك المواطن، سأعطي توضيحا فيما يخص هذا الموضوع.

يا إخواني أظن أنه علينا أن ننطلق من منطلق واحد، فالإنسان هو غاية كل تنمية، كل هذه البرامج والقانون لمن؟ لكي يعيش المواطن مزدهرا، وفي نماء متقدم ومتحضر، ولكن في آن واحد فهذا الإنسان الذي تبذل من أجله هذه الجهود وتصرف من أجله هذه الأموال هو مغيب عن كل هذه البرامج وهذه الجهود، معناه أنه غير معني وفي أحسن الحالات يقف موقف المتفرج ولذلك نلاحظ عدم الاعتناء والاعتبار وعدم اهتمام المواطن بكل ما يجري حوله، فهو غير معني به! وبعد ذلك نشكو المواطن أنه يهدم ويقطع الشجرة ولا يدع المساحة الخضراء نظيفة!! إننا لم نشركه معنا! فأعتقد أن إقحام المواطن بصورة أكبر سيحملة المسؤولية بصورة أكثر، يجب أن نقحمه باعتباره الهدف ويجب كذلك أن يكون الغاية في حد ذاتها، فكيف لنا أن نبعد هذه الغاية وهذا الهدف ولا نشركه؟ فما دمنا قائمين على إنشاء المدينة ماذا يمكننا أن نخسر إن نحن أقمنا حيا معينا وأتممنا به عملية إعادة التأهيل أو إعادة تحسين الإطار الحضري وبحوزتنا مصاريف تقدر بـ 100 مليون دينار فما دام إتمام إنجاز هذا البناء من أجل سكان الحي فيفترض أن يشاركونا في الرأي على الأقل بعدما نعد المشاكل المطروحة نشركهم الرأي، فبدلا أن ندع المساحة خضراء نقيم بها ملعبا أو روضة للحضانة وبدلا من إقامة الروضة نرى أن الطريق أولى وقبله كان من الأجدر أن نولي الإهتمام أساسا للإنارة العمومية، فالإشراك واستشارة المواطن هو نوع من جلبه وإقحامه معنا وهذا ليس فقط هدف القانون صراحة فلا يريد إشراك المواطن بل يريد إشراكه في الاستشارة

كثافة سكانية صغيرة وإقليم كبير لمدينتها، لذلك استدركنا هذا الموضوع في الأحكام النهائية وأقررنا بأن تحظى مدن الجنوب بإجراءات خاصة يحددها فيما بعد التنظيم حتى نمكن هذه المدن بأن تتواجد في التصنيف وتستفيد مما تستفيد منه المدن المصنفة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبرى أو حاضرة كبرى، إذن أخذنا مدن الجنوب بعين الاعتبار.

المدن الجديدة؛ كان من المفروض أن نتكلم عنها مرة واحدة، فمدينة بوقزول قضية لم نر لها أثرا فعلا بحيث كان مقررا لها برنامج وأصبحت حاليا خاضعة لقانون ماي 2002 وكانت أول مدينة صدر بشأنها مرسوم إنشاء مدينة، ولأول مرة خصصت لها - باللموس - أموال لإنجاز وإنهاء الدراسات بها، فالقانون يفرض أول شيء وهو إنجاز مخطط التهيئة العام (Le plan d'aménagement général) الخاص بالمدينة وأعتقد أن الإخوة قد تابعوا معنا وقد زرنا مدينة بوقزول مؤخرا واطلعنا على مكاتب الدراسات خاصة الأجنبية منها التي أنهت الدراسة وقد وضعناها في متناول السلطات المحلية بين الولاياتين باعتبار أن المنطقة موجودة في إقليم مشترك كذلك أي المدينة والجلفة لكي يدلوا بآخر ملاحظاتهم لاعتماد هذا المخطط العام للتهيئة والتعمير وبعدها نصل إلى المراحل الأخيرة، فأنا شخصا متفق مع فكرة إعطاء الوقت الكافي لإجراء الدراسات ولا عليه إن طالت مدتها ولكن يجب أن نسرع في الإنجاز، أما أن نسرع في الإنجاز دون إجراء الدراسات فلا لأن كثيرا من المشاكل التي تعترضنا بسبب الدراسات، فنحن دوما تحت عامل السرعة والاستعجال، نبنى الطرق والمنشآت والمرافق دون أدنى مراقبة أو النظر للأدوات التقنية الحديثة أي المخططات القائمة والمتمثلة في (Le POS et le PDAU)؛ في بعض الأحيان نتعطل لمدة 5 سنوات، لكي نصادق على مخطط التهيئة والتعمير لولاية معينة وأثناء التطبيق نجعله حبيس الأدراج ونبرر ذلك بالظروف الاستعجالية ونقول إن توجهات كل من (Le PDAU) و (Le POS) تقر بأمور محددة، ولكن يقال لك لا عليك! إلى أن نجد

ووفق جمعية وفيدرالية فيها سيكون أكثر تنظيماً وأكثر مساهمة وأكثر مشاركة، هذا وتبقى الآليات والميكانيزمات هي التي تضبط ذلك.

فيما يخص قضية تدخل بشأنها الأستاذان قداري بن حرز الله وتتعلق بضرورة المتابعة وتقديم كذلك باقتراح لكن يبقى أن القانون قد جاء بأدوات جديدة من بينها منظومة الإعلام الجغرافي للمدينة (Le SIG: système d'information géographique)، وأعتقد أنها الأداة التي بإمكانها أن تصبح أداة مساعدة على اتخاذ القرار في متناول الجماعات المحلية وفي متناول الفاعلين باعتبارها أنها ستصبح بنك معلومات فهي تحلها وتحدد الاختلالات وتقتراح البدائل وهناك طبعاً المرصد الوطني للمدينة الذي يتكفل بعملية الرصد لتطور المدن، بالإضافة إلى ذلك يتكلم القانون على إطار تنسيقي تشاوري بين الأدوات القطاعية، والمشكل الكبير الذي نعاني منه الآن هو أنه عند التوجه لوزارة النقل نجد أدواتها القطاعية نفس الشيء لوزارة البناء والأشغال العمومية وكذا وزارة المالية وهكذا، لكن التنسيق المحكم والفعالية بين هذه القطاعات عندما تتموقع وتتموضع داخل المدينة - للأسف - يجب أن نعترف أن بها نقصاً ونقصاً كبيراً جداً، لذا يقترح القانون وضع إطار تنسيقي تشاوري لا الأدوات، ليست الهيئة التي تضاف مادامت الأدوات مقامة، ولذلك فقد قلنا بأن القانون لا يمكنه أن يحل محل أو يضيف بدائل كثيرة تقوم مقام عدد المتدخلين إذ العدد موجود بل نريد إضفاء التشاور والتنسيق والفعالية بين هذه القطاعات حتى تتمكن من وضع تنمية متكاملة ومنسجمة وأعتقد أن نتائج عدم التنسيق وعدم التشاور نعيشها كلنا في الأحياء وفي المدن.

الأستاذ موسى بريهمي وباختصار أعتقد أن ترقية تمويل سياسة المدينة والمادة تنص على هذه الترقية في إطار مساهمة الميزانية الوطنية وفي نفس الوقت المالية المحلية لأن هذا قانون مستقبلي يستشرف فالحديث عن الإصلاح المالي المحلي قائم ويجب أن نصل إلى هذا الموضوع لأن من أهداف سياسة المدينة تهمين الحياة الاقتصادية وتهمين الموارد

وكذلك في التحكيم (L'arbitrage) يجب أن يكون له دور في التحكيم في الخيار بالنسبة لحيه ومن ثمة إشراكه ومساهمته في متابعة الأمور التي تخص حيه وبالتالي فإننا نعتقد أن الصيانة وعمر الإنجاز سيكون أطول بكثير مما هو عليه الآن.

ولذلك فإن القانون لم ينص أو يتطرق إلى كل التفاصيل لأن كلاً من قانون البلدية والولاية يتكلم عن مشاركة المواطن وكذا قانون الجمعيات؛ نحن ندعم اليوم في الإطار القانوني والتشريعي للمواطن لكي لا ندع ذريعة، فنريد دعم الإطار القانوني لمشاركة المواطن من أجل استشارته ومساهمته وتحكيمه وكذا متابعته فالأمر الذي يهمنا أن يكون هو المعنى بالأمر غداً بالإنجاز وبصيانته وبالحفاظ عليه وبالتالي سيساهم في ترقية المواطنة للشخص وكذا في الاقتصاد وبالتحديد في الإمكانيات المالية والمادية للدولة وبدل أن ننجز أو نرسم الحي بنفس الطريقة كل عامين نجلب إضافة جديدة لحي آخر.

إذن أعتقد أن مشاركة المواطن محور رئيس في هذا القانون ومساهمة من بين الأهداف الأساسية التي يرمي إليها القانون في مسألة إشراك المواطن مشاركة حقيقية أو مشاركة فعالة، هذا هو الهدف. تواجهنا في مرات عديدة - ونحن نسكن أحياء - متاعب منها أن نستيقظ على صوت الحفارة بالقرب من سلالم عمارته ولا يدري سبب تواجدها، لا يكون معنياً بها! غير ممكن! يجب أن يكون معنياً بكل ما يجري في حيه حتى نحمله الهدف وبالتالي تحميله المسؤولية وهو ترقية مواطنته فبهذا السلوك نجعله ينسحب على أولاده وجيرانه، وهكذا هو الأمر الذي نعاني منه كلنا، أمّا الهدف منه فهو جعل العلاقة طبيعية بين المواطن والجماعات المحلية، مصالحة المواطن مع مدينته، إنه اليوم منفصل عنها مطلق معها وهو غير معني بها، والأسباب كثيرة وكثيرة جداً فإذن أظن أن هذا الهدف سام وكلنا نعمل لأجله، وبالرجوع للقانون نجده قانوناً توجيهياً لم يتعرض للميكانيزمات والآليات المفصلة في كيفية إشراكه بل إننا قد تكلمنا عن المواطن بصورة عامة فيستحسن أن يكون منظماً وفق لجنة الحي



يؤدي خدمات من نوع القطاع الثالث أي خدمات تأمينية، خدمات قانونية، خدمات استشارية فلن تصرف عليه بل بالعكس يصبح هو من يصرف على البلدية وهذه سياسة - طبعاً - عقارية تطرق لها بعض الإخوان ولكن يجب أن نبادر في مباشرة العمل بها ويدخل هذا في إطار تثمين الموارد وتثمين العقارات التابعة للبلدية.

أعتقد أن الأستاذ السيد محمد خوجة قد طرح انشغاله فيما يخص الفاعلين في تحديد سياسة المدينة ومصادر التمويل، هذا ما تكلمنا عنه؛ رفض أشكال التمييز القضائي من بين الأهداف الكبيرة وقد تطرقت أثناء العرض أن من بين أخطر المشاكل التي نعيشها الآن في المدينة هو التمايز المعيشي في المدينة الواحدة، هذا شيء خطير وعواقبه وخيمة على سلوك الفرد والمواطن وتؤثر كذلك على كيفية تعبيره وطرح انشغالاته ونلاحظ هذا على مستوى جل المدن، وأعتقد أنه من الأولويات التي تفرض علينا العمل في إطار سياسة المدينة بالتنسيق مع كل الفاعلين ابتداء من الدولة والجماعات المحلية إلى المجتمع المدني وإهماله يعد خطراً على الانسجام الاجتماعي وعلى التماسك الاجتماعي فمن غير المقبول أن نجد بنفس المدينة سواء بالجزائر العاصمة دون إعطاء تسمية المدينة أو في شرقها أو في غربها؛ لقد كنا نرى بالأمس أحياء بناياتها من صفيح - لا أعني به صفيح العهد الحجري لأنه على الأقل نظيف - ملاصقا للحي الجديد في المدينة، أقول ملاصقا له وليس بعيداً عنه بـ 100م! لا نجد بهذه البنايات أدنى شروط العيش الحضري ولا نجد شبكة المياه ولا أية شبكة أخرى تلبي حاجيات المواطنين؛ هذا غير معقول، إنه غير معقول أن نجد بنفس الحي - لا المدينة - وجود تفاوت معيشي خطير بالرغم من أننا لا ينبغي أن نذكر هذا الموضوع أي قرار فخامة رئيس الجمهورية الذي أكده في عهده السابقة وأعلم أنكم تتذكرونه جميعكم إذ قرر من مدينة سطيف بضرورة إلغاء وإنهاء أي القضاء نهائياً على الأحياء القصدية والمعبر عنها أنها بقية وصمة عار في جبين الجزائر المستقلة، فمدن الصفيح هي وصمة عار على جبين

المالية، نعطي دائماً أمثلة أو المثلث المعروف، ففي مدن كبيرة وحواضر كبرى للبلديات عقارات ومحلات لكن نرى - وللأسف - أن معظم محلاتنا موجودة بقلب المدينة فهناك محلاتنا الأولى تابع للبلدية والآخر تابع للقطاع الخاص وهما متجاوران فالمحل التابع للقطاع الخاص مؤجر بمبلغ مليون سنتيم وأما التابع للبلدية فهو مؤجر بـ 10.000 سنتيم، غير ممكن! يجب أن يتم التثمين، أي تثمين الموارد المالية للبلديات ويجب أن يثمن ويفعل التحصيل أيضاً فعندما توضع السلطات الإقليمية وجها لوجه أمام المواطنين غداً من خلال أدوات الإعلام المطروحة في القانون ومن خلال الأدوات التي تضفي الشفافية على أية عملية تتواجد بالمدينة فإنها سوف تغير حتى من سلوكياتنا باعتبارنا مسؤولين على المستوى المحلي لأننا قد وضعنا الإعلام كمبدأ يكون المواطن بموجبه على دراية وبيئة من كل أمر يجري في حيه أو في مدينته من أجل جعل اقتراحاته وتدخلاته ذات مصداقية وفي محلها، وتضيف أمراً جديداً! أنا أظن أننا نلمس التمويل من خلال الإجراءات التحفيزية والردعية طبعاً ومن خلال أن التمويل يتم وفق البرامج وعبر ميزانيات الدولة المرصودة سنوياً أو الميزانيات المقترحة من طرف البلديات والولايات لأن القضية تعني مدينتها باعتبار أن مهام السلطة وصلاحياتها تخول لهم هذا وبالتالي يمكن لهم ذلك، لكن التثمين يكون من خلال العقود وإقحام المستثمرين والمقرنين وقد تكلم الأستاذ مصطفى بoudine منذ قليل في ذلك وتقدم بإعطاء مثال صغير لكن في الحقيقة أنها سياسة منتهجة في العالم والمسماة المدينة فوق المدينة أي (La ville sur la ville) هي أننا نحذف القطاع الذي نعتبره لم يؤد أو أصبح عديم الفعالية ونبني فوقه مدينة باعتبار أن الأرضية المبني فوقها العقار هي التي تعطيه قيمته، وصراحة هذا أمر معمول به في كل المدن لكننا لم نبدأ بإتمام هذه العملية، مثلاً: تفضل البلدية عمارة سكنية تدر على البلدية دخلاً معيناً بل في حقيقة الأمر لا تعود على البلدية بالمدخول بل هي التي تصرف عليها، بينما نفس العمارة التابعة كعقار ملك للبلدية لو جعلته

نتائجها مؤخرا بفرنسا، هذا هو الهدف الأساس لسياسة المدينة بفرنسا لكن لا يوجد لديهم ما يسمى بالبنائيات غير الشرعية أو غير القانونية، أو التوسع العشوائي الفوضوي! ولا يوجد لديهم ما يسمى بالمدينة الفاقدة لوظائفها! إذن مشكل المدينة المطروح عندنا بالجزائر أكبر بكثير من المشكل المطروح لديهم بفرنسا؛ نريد أن نحظى بوجود تنمية مستديمة منسجمة ومتكاملة بالمدينة وهذا هو المشكل الكبير الذي نعاني منه ولا تعاني منه لا فرنسا ولا إنجلترا ولا حتى كندا أو دول أخرى كثيرة بالرغم من تجسيد مفهوم سياسة المدينة لديهم.

المهم عندهم أساسا هو كيفية إدماج المغتربين ضمن الحياة العادية العامة، نجد بدولتنا التفاوت المعيشي صحيح، لكن مشكلتنا أكبر بكثير من أهداف سياسة المدينة في الدول الأخرى.

إن الاقتراحات التي تفضل بها الإخوة الأعضاء لا يمكننا إلا أن نرحب ونرتاح لها لأن المدينة تحتاج فعلا إلى عمل كبير وكبير جدا.

لقد تساءل الأستاذ مصطفى بودينة مثل الإخوان عن الجهة المكلفة بتطبيق هذا القانون ولكنه قد أجاب في نفس الوقت عن جزء من السؤال إذ قال إن هذا القانون هو قضية الدولة والشعب!

مثلما قال بعض الإخوان فإن سياسة المدينة - حقيقة - ليست بالسياسة العمودية بل هي سياسة أفقية يجب أن نقر بها، والقطاع المكلف بالمدينة هو قطاع مكلف من طرف الحكومة بإنجاز سياسة للمدينة، باقتراح سياسة للمدينة وهي مجموعة القوانين والإجراءات والتدابير والبرامج التي تعنى بشؤون المدينة وتنميتها وسياستها.

إن الأمر الذي نحن بصدده التكلم عنه هو قانون اقترحه الحكومة وهي بكاملها مسؤولة عن إنجازه وليس قطاع المدينة فقط والحكومة متضامنة مع كل القطاعات ومسؤولة عن إنجازه، القانون يتكلم أو ينص على أدوات القطاعات ولا يمكن لقطاع المدينة أن يتحكم أو يأخذ أو يستعمل أدوات النقل، لا؛ نحن نريد أن نريهم مواقع أو أماكن الخلل أو الاختلالات الموجودة، وضعنا إثرها سياسة

الجزائر المستقلة، وأعتقد أنه قد قرر ضرورة إزالتها والحمد لله نلمس جهدا كبيرا مبذولا بحيث أصبحت السكنات الاجتماعية كما يعلم الكل يخصص جزء منها فقط لامتصاص هذه الأحياء السكنية، لكن المشكل المطروح والمطلوب منا كلنا أن نواجهه هو مصيبة معاودة أو إعادة انتشار هذه الأحياء القصدية؛ نقضي على الحي القصدية اليوم نهائيا ونجده غدا في مكانه أو بعيدا عنه بقليل! أرى أنها مسؤولة مشتركة للجماعات الإقليمية مع ضرورة تدخل سلطات الدولة بجميع إمكانياتها لاسيما وأن البعض جعل منها (Un fond de commerce) يجب أن نعترف بهذا، فإذا كنا اليوم نحسن السكنات الاجتماعية بالقضاء على الأحياء القصدية فلا بد أن تتدخل السلطات بكل إمكانياتها ووسائلها لكي تمنع معاودة الوضع ويجب أن تتابع الجذور رغم أنه قد تم إعادة إسكان عشرات الآلاف في الـ 5 سنوات أو الـ 6 سنوات الأخيرة في المدينة الواحدة، إنه جهد كبير وضخم لا أعتقد أن أي مواطن لا يلمسه أو يحس به خاصة في المدن الكبيرة التي تحوي أكبر عدد من الأحياء القصدية لكن للأسف يبقى المشكل هو معاودة انتشار هذه الأحياء.

وبالتالي يجب أن نستأصل جذور المشكلة وكما قلنا منذ حين إن عواقبها خطيرة تضرب بالانسجام والتماسك الاجتماعي وتزيد في تنامي الآفات الاجتماعية وعلى خطورة السلوك وعلى الضغينة والحقد اللذين ينموان ويتشكلان في الحي الواحد بين ساكنته؛ أظن أنه من بين الأهداف الكبيرة التي يرجو قانون المدينة مواجهتها.

يجب أن نقول هنا إن الأخ السيد محمد خوجة أشار بشكل أو بآخر إلى سياسة المدينة في دول أخرى؛ إسمحوا لي أن أفتح هنا قوسا صغيرا، إن سياسة المدينة - صراحة - تختلف عندنا عن سياسة المدينة المتبعة في فرنسا أو في مكان آخر بالنسبة لسياسة المدينة بفرنسا كان هدفها الأساس والرئيس معروفا ومشكل التهميش والإقصاء والتمييز الذي كان يمس أساسا سكان الضواحي الذين أصلهم من المغرب العربي أو من دول أخرى والتي ظهرت

ويتمطّط في كل الاتجاهات، المدينة فضاء متحكم فيه ويجب أن نعيد للمدينة وظائفها وتكون المحرك الحقيقي للتنمية، في العالم كله معروف أن الزيادة في التعمير يساوي الزيادة في النمو في البلدان، فالزيادة في التعمير لابد أن ترافقها زيادة في النمو، هل كل زيادة عشوائية في التعمير تزيد في النمو؟ السؤال على كل حال مطروح علينا جميعا وبالعكس عندما نتكلم عن الوظائف هناك نقطة صغيرة فقط تبين كيف تخلت المدن عن وظائفها وهي مفارقة غريبة، فمن أغرب ما يمكن قوله إن أغلب الفضاءات المسرحية في مدننا الكبيرة - أين توجد مسارح - بدلا أن تنتج الفعل الثقافي داخل المسرح - طبعاً في فضاء المسرح - تلاحظون حرفاً ومهناً جديدة حول كل المسارح كبورصة تبديل العملة وتجودونها أمام المسرح بالجزائر ومسرح قسنطينة ومسرح معسكر ومسرح عنابة! من غرائب الأمور أن كل المسارح التي ينتج فضاؤها الثقافة لديها نشاط مواز مضر بالأنفس، هذه من غرائب الدنيا! ناهيك عن الرصيف الخاص بالمواطنين الراجلين إذ تم الاستيلاء عليه وأصبحت وظيفته تجارية والطريق نفس الشيء إلى غير ذلك، أظن أننا اليوم محتاجون صراحة إلى ثقافة المدينة كما قال الأستاذ، وتكون في متناول الفاعلين والمواطنين ومن ثمة فإن التفكير في المدينة يصبح تفكيراً متكاملًا.

كثير من الأساتذة طرحوا عليّ أسئلة حول المدن القديمة والتراث المعماري بصفة عامة عندنا، أعتقد أن الموضوع الآن متكفل به على الأقل على مستوى المنظومة القانونية لدى وزارة الثقافة باعتبار أن القانون رقم 98 - 01 معني بهذا الموضوع ويمكنني القول إنه بعد صدور القانون لم يبق إلا التنفيذ، أخيراً أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم، تحدد محيط المدن القديمة والبداية من القصبة وبعدها المدينة القديمة في قسنطينة ثم تليها المدينة القديمة في غرداية وهكذا دواليك، ولما يكون المرسوم التنفيذي الذي يحدد محيط المدينة جاهزاً ستتبعه مباشرة الأداة المتعلقة بمخطط حماية وصيانة التراث، وهو ما بدأنا فيه في هذه المدن التي انطلقت فيها العمليات

تبنتها الحكومة في برنامجها، فالحكومة برمتها وبقطاعاتها المختلفة وبالجماعات المحلية مسؤولة على تنفيذ هذا البرنامج، إنه سيواجه ويلاقي صعوبات في التطبيق ولكن يجب أن نواجهها ونتجاوزها ونتحداها ودعني أفتح قوساً صغيراً فربما أن قانون المدينة هذا متكون من 29 مادة ليس أكثر ولكنه وفي حد ذاته - والإخوة على علم بمراحل والإجراءات المتخذة لإنجازه - قد حظي مساره بوقت كثير، دعني أقول إنه ربما القانون الوحيد الذي مر على مجلس الحكومة ثلاث مرات؛ مرتين في مجلس الوزراء ومرة في مجلس وزاري مشترك للتحكيم لأنه متداخل ومتعدد القطاعات ويمس كل القطاعات فحاولنا ألا يكون تضارب أو تداخل، عادة يمر مشروع قانون ما مرة واحدة فقط لكن المراحل الثلاث التي مر بها هذا القانون توحى لنا أنه قانون جديد متعدد يمس كل القطاعات فكان أول ما يتبادر إلى أذهاننا أننا عندما نتكلم عن المدينة نخص بها العمران، لا! المدينة هي المجتمع، هي العمران وما يحتويه من ساكنة ولذلك كان الموضوع متشعباً ومتعددًا، فحاولنا أن نضفي نوعاً من الانسجام والتكامل الذي يهدف إليه القانون حيث لا يجب أن يخلق ضمن بنوده تناقضاً بين القطاعات، وعلى كل حال هو في النهاية يمدنا بأدوات جديدة ونظرة جديدة حول المدينة، ويكفيه بعد مصادقتكم عليه إن شاء الله صراحة أنه يعتبر شهادة ميلاد جديدة للمدينة، هو هام لأن المدينة غائبة كلية وبالتالي سيعطي لها شهادة ميلاد جديدة، ويعطي لها بطاقة هوية.

إن من بين المشاكل الكبرى هو الغياب المؤسسي فالببلدية لا تتعامل مع المدينة ورئيس البلدية لا يتعامل مع المدينة كمدينة، هناك من الإخوة من كانوا في البلديات والولايات ويعرفون ذلك، إنه يتعامل مع البلدية فقط علماً أن البلدية شيء والمدينة شيء آخر، يتعامل مع الولاية ولا يتعامل مع المدينة، المدينة كيان وفضاء، أما الولاية فشيء آخر، إذن القانون في حد ذاته على الأقل يمكن الآن الفاعلين ويعطيهم مرجعية قانونية للتعامل مع المدينة باعتبار أن المدينة ليست بنيانا فقط وعمرانا يتمدد

مائة بالمائة إذ كان الرافض مطلقاً! تجد عمارة في شارع بن مهدي سواء في العاصمة أو في قسنطينة أو في وهران (نفس الشارع بن مهدي) وبها أربعة أو خمسة طوابق، تضم سكاناً مستأجرين وهم في خطر لكن لو طلبت من صاحب العمارة ترميمها وتحسينها وبتدعيم من طرف الدولة التي توفر ما يمكن توفيره، رغم ذلك يلقى العرض بالرفض، لا أعتقد أن أي أحد منا يقوم بدور الدولة ويرمم 800 ألف مسكن، إنه مشكل! على كل حال، هناك ملف يحضر في هذا الموضوع وينضج لكن أعتقد أنه من الضروري إيجاد بدائل أخرى وأنا شخصياً أرى أن هذا الموضوع لا ينجح إلا عبر ما يسمى بتثمين العقار، وهنا لا بد من الفائدة (الله غالب) هذا هو الأصل، فيوم يعرف صاحب الشيء أنها تقدر بدينار وبعد تصليحها تصبح تقدر بـ 100 دينار، هناك يقم معنا! لكن هذا دور المختصين في هذه العملية، ولا بد من بدائل كبيرة، ورغم ذلك نحن مهتمون بالموضوع حسب الإمكانيات سواء عند السلطات أو الجماعات الإقليمية أو على مستوى الدولة. يكفي أن السلطات المحلية في ولاية العاصمة تكلمت عن 20 ألف إلى 25 ألف بناية مهددة في العاصمة وحدها، أعتقد أن الرقم كبير ولكنه الواقع، وفي بعض الأحيان يمكن أن نلجأ إلى الحلول التي تحدثت عنها وهي مدينة فوق مدينة ولم لا؟! غير أن ذلك يحتاج إلى إمكانيات ومستثمرين.

هناك أيضاً الأستاذ عمر بويلفان الذي طرح سؤالاً، ماهي التجمعات العمرانية التي يمكن أن نسميها مدناً؟ أعتقد أنني قلت مهما يكن من أمر فيجب أن نتفاءل، وعندما أجبته عن قضية كيف يمكننا أن نستشير المواطن الذي كان سبباً في الفوضى، لأنه صعب أن يتهم المواطن وحده، فسلوك المواطن غير مسؤول عنه وحده، أقول حسب رأيي إن المناخ والمحيط كله مسؤول فربما لم نشركه معنا كثيراً وأعتقد أنه لم يقم بصورة فعالة حتى يتحمل مسؤوليته ثم في بعض الأحيان نتساءل عن سلوك المواطن، هذا المواطن نفسه عندما يسافر إلى الخارج يأتي منبهرًا من نظام

الثلاث وبعد تصنيفها يأتي الآن تحديد المساحة، ثم بعده ووفقاً للقانون رقم 98 - 01 يأتي القانون المتعلق بحماية وصيانة التراث المعماري وطبعاً لن أقول إن الأموال التي رصدت كفيلاً بالإنقاذ لأنها تتطلب أشياء كبيرة جداً، لكن الأموال الأولى للدراسات الخاصة بالمخططات وحماية التراث المعماري والثقافي قد رصدت، ولقد قلت في البداية بأن القانون أضاف عنصراً بالإضافة إلى العناصر الأربعة وهو العنصر الخامس في تصنيف المدن وهو حماية التراث الثقافي والمعماري بصورة عامة.

أعتقد أن هناك مشكلاً طرحه كل الإخوان فيما يخص البناء القديم، هو يشكل إحدى البرامج داخل قانون المدينة ولكن قضية (Le vieux bâti) هو ملف كبير ومعقد جداً جداً، الإحصاءات فيه متضاربة جداً ولكنني أعتقد إن لم تخني الذاكرة أن في المليون واحد سكنية الموروثة إلى غاية 1962 من سنة كذا إلى سنة 1962، كان لدينا حوالي مليونين وبالضبط مليون وتسعمائة وكذا وحدة سكنية، فيها بالتقريب ثمانمائة ألف وحدة سكنية في حالة خطورة، بمعنى أنها مهددة، ناهيك عن ثلاثة ملايين وبالتقريب خمسمائة ألف وحدة سكنية أخرى بنيتها الجزائر المستقلة من 1962 إلى يومنا هذا وثمانمائة ألف وحدة سكنية لا تدخل فيها - طبعا - أكواخ ولا أحياء صفيح ولا البناء الفوضوي والعشوائي إنما (Le vieux bâti) فقط.

ثم إن الإشكالية الكبرى التي طرحها الأستاذ هي أن نسبة كبيرة منها هي ملك للخواص، لو تكلمنا عن التجربة الصغيرة في المرة السابقة لما أسس البرلمان الرسم على السكن ليحصل مباشرة عبر اقتطاع الغاز والكهرباء، هذا الرسم كان مخصصاً لإعادة تأهيل (Le vieux bâti)، طبعا التجربة بدأت في العاصمة ثم عممت على المدن الكبيرة، لكن الأموال لم تكف، كانت زهيدة جداً! أما في بعض المدن فقد أخذ الولاية على عاتقهم تقييم البنايات بفصل تلك الخاصة بالدولة عن الخاصة بالملاك الخواص وللأسف كان التجاوب سلبياً مائة بالمائة من طرف السكان! أستطيع أن أقول إنه سلبي تقريباً



الوزارة بعد المصادقة؟ نقول: ما هذه إلا البداية، لأننا نعتقد أنه بمصادقة البرلمان على القانون ستبدأ معركة المدينة الحقيقية، ونفس السؤال حول قضية من سيطبق؟ أظن أنني أجبت عنه وهي قضية تخص الحكومة ككل، لقد حدد القانون الفاعلين وحدد المسؤولية وأن الدولة هي التي تبادر وتحدد الأطر لأنها قضية إقليم ككل وليست مدينة وحدها، لكن مسؤولية الجماعات المحلية محددة من قبل الدستور والقوانين، وهي مسؤولية عن الإنجاز والتنفيذ وبالتالي لا بد أن تكون معنية، وأظن فيما يخص القطاعات تكلمنا في البداية كما لاحظتم عن اللاتمرکز واللامركزية المجسدة في الجماعات المحلية ولكن اللاتمرکز الذي بموجبه تحول صلاحيات ومهام الوزارات إلى قطاعاتها أو امتداداتها على مستوى المدينة والمقصود باللاتمرکز معناه أن القطاعات الوزارية معنية بالمدينة في المستوى البلدي أو في المستوى الولائي بل دعني أقول في مستوى المدينة.

تساءل الأستاذ ميلود حبشي عن عدم وجود استراتيجية الإقليم، إن استراتيجية الإقليم يحددها قانون ديسمبر 2001 وأذكر الإخوان بأن قانون 2001 تكلم عن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتكلم عن الاستراتيجية من هنا إلى غاية 2025 والحكومة اليوم عاكفة على إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: (SNAT) (shéma national d'aménagement du territoire) أظن أن هذا قائم الآن وفي آن واحد أو بالموازاة فإن وزارة تهيئة الإقليم قائمة بإنجاز (shémas régionaux: Les SRAT) (d'aménagement du territoire) والقانون هذا قسم - كما تعلمون - الإقليم إلى تسع مناطق وهو يعتمد على خيار الهضاب العليا، وتكلم على ضرورة توحيد القدرات الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والثقافية لمناطق معينة مما جعلنا نقيم ندوات استشارية في كل من الهضاب العليا، شرقها ووسطها والآن المناطق الشمالية الأخرى ثم ننتهي بمناطق الجنوب، إذن هناك استراتيجية، وإن شاء الله أعتقد أن التعليمات والتوجيهات أعطيت حتى ننتهي من إعداد (SNAT) الذي يحدد استراتيجية تهيئة وتنمية الإقليم المستدامة قبل ديسمبر 2006 وأظن أن العمل قائم بشكل كبير

ونظافة المدن في الخارج، هذا المواطن لما يمشي في أي مدينة من المدن أعتقد أنه لا يصعب عليه نهائيا - أكرمكم الله - أن يدخن ويرمي ما تبقى من سيجارته فوق الرصيف أو أي شيء من هذا القبيل، أو يرمي كل شيء فرغ منه بصفة عادية في أي مدينة، نفس هذا المواطن الذي رمى بهذه البقايا لما يكون في جنيف أو باريس لن يفعل ذلك! لا بد أن نطرح السبب؟! تجده يغير من سلوكه! لا بد أن ندخل عمق المشكلة، هذا المواطن نفسه سلوكه يتغير ويصبح مواطنا متحضرا، متمدنا وابن المدينة! إذن لذلك أعتقد أننا لا نكلف - حسب رأيي الخاص - المواطن وحده بهذا الموضوع، هناك مناخ متكامل متسبب في هذه الوضعية، وأعتقد أنني قلت إن أحد الأهداف الرئيسية هو إرجاع العلاقة الطبيعية ومصالحة المواطن مع مدينته وهذا يتطلب أن يكون المواطن الذي يعتبر الهدف والغاية في آن واحد طرفا رئيسيا في تنمية المدينة وفي كل ما يتعلق بحيه.

لدي نفس الأمنية وأتمنى أن نصل إلى المدن الرقمية، ولم لا؟!؟

من بين وظائف مدينة بوغزول، أنها مدينة ذات وظيفة قطاع ثالثي عال وأظن أن من بين وظائفها (المدينة الرقمية) هي نفس الشيء تقريبا ستصبح لدى بوغزول خدمات عالية في ميدان التكنولوجيات الجديدة كالإعلام والاتصال في الميدان المعرفي وكذا وهكذا هي المدن الرقمية، كلما تحسنت خدمات المواطن بصورة عامة عن طريق ما يسمى بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، غير أن هذا الهدف لا يمكنه أن يتحقق اليوم لكن على الأقل نطبق - ولم لا؟! - البرنامج الحقيقي للسيد رئيس الجمهورية ونعلنها مثلا مدنا بدون صفيح أو بدون أكواخ، وهذا في متناولنا، ثم نحدد هدفا في الأجل المحددة بحيث نمنع من انتشار كوخ أو كذا في المدينة ونوفر كل الإمكانيات، ونحدد المدن الخضراء، المدن الثقافية، ولم لا؟! وهكذا أعتقد أن هذه الأهداف لا بد أن تكون ضمن ثقافة المدينة.

هناك عضو تساءل، إن كانت ستنتهي مهمة

الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، شكرا لكم وأعتبر أن النقاش قد أثرى كثيرا موضوع المدينة ويزيدنا طبعاً إرادة لأننا لاحظنا أن هذا الاهتمام لا يزيدنا إلا إرادة وعزيمة للتكفل أكثر بوضع المدينة الذي يعتبر فعلاً تحدياً ورهاناً ويكفي كما قلت في بداية العرض أن علماء الاجتماع يقرون بأن مستقبل المجتمعات مرهون بالمدينة ومثلما يقال: «المستقبل لا ينتظر» أعتقد أننا يجب أن نحضر له والمدينة يجب أن تنطلق ابتداءً من اليوم، شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

(تصفيق)

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد الوزير على ردكم على كل استفسارات الأعضاء، أتوجه بالشكر إلى السادة الوزراء وإلى لجنة التجهيز والتنمية المحلية وإلى كافة الأعضاء المتدخلين؛ يستأنف المجلس أشغاله بعد غد، يوم الأربعاء على الساعة الثالثة مساءً للمصادقة على نص القانون المتعلق بتنظيم التوثيق ومهنة الموثق ونص القانون المتعلق بمهنة المحضر القضائي، نص القانون المتعلق بالوقاية من الفساد وأخيراً نص القانون التوجيهي للمدينة، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة العاشرة ظهراً**

جدا في هذا الموضوع.  
وصلنا إلى الختام على كل حال، أظن نفس السؤال حول قضية المدن القديمة التي تتهاوى، فعلاً إن وضعيتها الآن مزرية وأعتقد أن هناك تكفلاً بهذا الموضوع من طرف القطاعات الثلاثة على السواء والمسؤول الأول الآن هي وزارة الثقافة نظراً للقوانين التي في متناولها مع وزارة البناء والسكن والقطاع المكلف بالمدينة.

لست أدري لماذا تساءل الأخ السؤال التالي: كيف نتحدث عن المدينة والمدن القديمة تتهاوى وكيف نتحدث عن المساحات الخضراء والماء ينقص؟ المشكل المهم أن نبدأ بالأماكن التي تحتوي على الماء وحتى هذه الأماكن تنعدم فيها الخضرة، صحيح هذه هي مشكلتنا، على كل حال أعلن في هذا المجال عن مشروع قانون خاص بالمساحات الخضراء، القانون سيأتي من الوزارة - طبعاً - ليعرف ويحدد ويجبر ويبين كيف تنشأ هذه المساحات الخضراء سواء المتعلقة بالفضاءات العمومية أو المرافق العمومية أو السكن الخاص.

الأستاذ رمضان عز الدين تدخل كتابياً وسؤاله باختصار، ماهو تفكيركم في الواقع المؤلم؟ وما هو تصوركم للمدينة التي سننشئها في المستقبل؟ أنا أجبت في البداية عن هذا السؤال وقلت بأن الوضع المؤلم هو في حد ذاته مدعاة للأمل وللتفاؤل وأعطيت مثالا عن المدن الصغيرة لأننا لو نتمكن فقط من أن نضع هذه المدن الصغيرة والتجمعات الحضرية الصغرى على سكة التنمية المتكاملة المنسجمة فأعتقد أننا سنربح الرهان بشكل كبير جدا.

أختم بمدخلة الأستاذة زهية بن عروس وأظنها أسهمت معنا في تشخيص الوضع والالتفاتة للمدن التاريخية وقد أجبت عن ذلك مثلما قلت وأعيدته إن مراسيم تحديد المحيط الحضري تمت الآن في ثلاث مدن قديمة وهي متكفل بها على مستوى العمل القانوني؛ والعمل المشترك مع قطاع الثقافة فعلاً قائم في هذا المجال.

سيدي الرئيس، سيداتي الفضليات، سادتي

## ملحق

تدخل كتابي للسيد رمضان عز الدين بوسنة، نائب رئيس مجلس الأمة  
حول مناقشة نص القانون التوجيهي للمدينة

غير الزراعية، ليس فقط في مجال توسيع المدن بل كذلك البناءات العشوائية التي تنتشر هنا وهناك في أريافنا ومدننا.

ولا أريد أن أتكلم في هذا المقام عما تخلفه هذه البناءات العشوائية من أضرار للطبيعة ومن تلوث البيئة مناخيا وأخلاقيا.

ولا نعتقد أن مشروع القانون التوجيهي للمدينة بما يحمله من أفكار نيرة يكون مجديا ما لم يلتزم بالوعي الفردي والجماعي مع الجهد الإداري في تعاون حقيقي نتوقف فيه أفراداً ومجتمعاً عن تعدينا على أراضينا الزراعية لفائدة الإسمنت المسلح. فلا حافظنا على أراضينا الزراعية ولا بنينا مدنا جميلة؟!

2- إشكالية العقار الحضاري والإشكالية القانونية التي تثيرها الترقية العقارية:

إن الحديث عن الإشكالية القانونية التي تثيرها الترقية العقارية تعني في الواقع في مفهومه الشمولي كافة الوسط الحضري المبني كما تعني ترقيته وحمايته وتسييره وإعادة الاعتبار له.

ولا يصح أن تحصر الترقية العقارية في عمليات إنجاز الجديد فقط، بل إن إعادة تجديد الإطار المبني منذ الثلاثينات والذي يأوي أكثر من نصف العائلات الجزائرية؛ يفرض علينا إعادة الاعتبار للتراث القائم ضمن الترقية.

وعليه السيد الوزير، إن ما يحمله هذا القانون من توجيهات يستوجب إسقاطها على ما أنجز وامتدادها على ما يجب أن ينجز وأن جدية تطبيق القانون التوجيهي للمدينة يستوجب بالضرورة إيجاد الحلول الملائمة لإشكالية العقار وإعادة النظر في بعض النصوص القانونية في مجال العقار لترجم الإرادة لإنجاز أكثر ونوعية أفضل.

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،  
السادة الوزراء الأكارم،  
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الأعزاء،  
السيدات والسادة أسرة الإعلام المحترمين،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،  
عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير.

إذا كان مفتاح بوابة الحضارة هو المدينة فإن الاهتمام بالتقنين من أجل المدينة هو عين الفعل الحضاري الذي يستهدف ليس فقط الهيكل بل كل ما يدور في فلك المدينة من كيان اقتصادي واجتماعي وثقافي وغيره.  
السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان من أن هذا القانون التوجيهي قد جاء للتخفيف من الاختلالات التي تشهدها المدينة والتوسع العشوائي وللعمل على توفير الشروط اللازمة لتنمية مستدامة بها.

ومساهمة مني في هذا الإطار أردت أن أقف عند بعض المحطات التي أرى من الواجب الوقوف عندها؛ وقد قسمتها إلى شقين:

أولاً: مجموعة من الملاحظات؛

وثانياً: مجموعة من الاقتراحات.

أولاً، بالنسبة للملاحظات التي تستوجب الاهتمام والمؤشرات التي ستعيق تطبيق هذا القانون إن لم تول لها عناية خاصة وهي:

1- السعي إلى عدم التهام الأراضي الزراعية أي بعبارة أخرى الحد من انتشار السرطان العمراني في الأراضي الزراعية لأن هذه المسألة مسؤولة على أعتاقنا يحملنا إياها أجيالنا اللاحقة.

وبالتالي ينبغي الحد من زحف المباني والاستخدامات

ولا يعقل أن تغيب في علاقتها مع هذه الهيئة التي ستنشأ بموجب القانون محل المناقشة.

الاقتراح الثاني: الاعتماد على تكوين طاقات مؤهلة لتسيير المدن.

أعتقد السيد معالي الوزير أنه حان الوقت أن تعطى أهمية خاصة لتكوين إطارات مؤهلة في مجال تسيير وتطوير المدن تماشياً مع هذا القانون.

إن تسيير المدن أصبح علماً مستقلاً بذاته وتخصصاً على مستوى رفيع من التقنية الحديثة، وليس ذلك من أجل خلق مناصب جديدة على مستوى مدنها بل أيضاً من أجل أن يخضع التطور والتوسيع للتقنيات المطلوبة وللنظرة العلمية الصحيحة المتأنية والفاعلة.

الاقتراح الثالث: وجوب الاهتمام بتنمية مركز المدينة.

هناك الكثير من مراكز المدن الكبيرة والمتوسطة والتي قد تحيا أو تموت دون أن تحظى باهتمام يذكر، رغم أهميتها الثقافية والسياحية بل وحتى الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، معالي الوزير، نعتقد أنه من الواجب إدخال نواة هذه المدن في الحساب عندما نتكلم عن تطوير المدينة وإعطاء أهمية خاصة لها والمحافظة عليها باعتبارها المركز الذي تدور في فلكه كافة الأحياء الأخرى.

وفي الأخير، نشكركم السيد الوزير، ممثل الحكومة على هذا القانون الذي تقدمتم به وتبقى المدينة دوماً مفتاحاً لبوابة الحضارة ومركزاً مشعاً لنشر الإبداع، والمسؤولية ملقاة على عاتق الجميع والجهد منتظر من الجميع.

وفق الجميع في خدمة وطننا؛ شكراً على حسن الإصغاء.

3- سياسة المدن الصناعية أو بالأحرى المناطق الصناعية والمدن:

تعيش جل مدنها توسعاً هائلاً وغير متوقع، الأمر الذي جعل جل المناطق الصناعية أماكن غير ملائمة ومحاذية للأحياء السكنية إن لم نقل داخل الأحياء السكنية بما تحمله هذه المناطق من مخاطر وتلوث وغيرهما.

فما هو تفكيركم سيادة الوزير وما هي نظرتكم لهذا الواقع المؤلم؟ وما هو تصوركم للمدينة التي سوف ننشئها في المستقبل؟

وتبقى مثل هذه المنشآت تشكل قلقاً للمواطن من جهة وتشويهاً لجمال المدينة التي أصبحت تحتضن أجساماً غريبة عنها من جهة أخرى.

وبالتالي لا يكون في مقدورنا تجسيد هذا القانون في أرض الواقع إذا لم نجد حلاً ملائماً لهذه الظاهرة وتصوراً واضحاً لمستقبل موقع الصناعة والنشاطات الاقتصادية من النسيج العمراني الحضري.

هذه مجموعة من المؤشرات التي تستوجب في نظري الاهتمام ليجد هذا القانون أرضاً خصبة لتطبيقه.

ثانياً: أما بالنسبة للاقتراحات:

الاقتراح الأول: وجوب تطوير أدوات وأسلوب وآلية العمل البلدي في مجال العمران.

لقد أصبحت الإدارة الحديثة للمدن هي المدخل الرئيسي لتصنيف التنمية المستدامة بهذه المدن.

فرغم تفاقم مشاكل وقضايا السكان والمرور والبيئة والموارد الطبيعية والمالية والبشرية فإن مهام المجالس البلدية تكاد تكون ثابتة، الأمر الذي لا يمكنها من أداء مسؤولياتها وتحقيق الأهداف المنشودة.

وعليه، نقترح السيد معالي الوزير، وجوب تطوير أدوات وآليات العمل البلدي في هذه المجالس لتصبح المجموعات المحلية الفاعل الرئيسي في صناعة قرار سياسة المدينة وليس الطرف المساهم كما جاء ذلك في الكثير من النصوص، لأن اعتقادنا راسخٌ أن أهل مكة أدرى بشعابها، ولتكن البلديات هي العنصر الفعال في عمل المرصد الوطني للمدينة



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 19 محرم 1427هـ

الموافق 18 فيفري 2006م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587